المركز الليبي لبناء المؤشرات
LIBYAN INDICATORS
BUILDING CENTER

LIBC

المؤشـــــــر

العـــدد الثامـــن والثلاثـــون

النصـف الثانـي فبرايـر 2025

www.libc.ly libya_rasd@lcsms.info libya.rasd Libyarasd Libyarasd

المركز الليبي
لبناء المؤشرات

LIBC

LIBYAN INDICATORS
BUILDING CENTER

نشرة أسبوعية وتقارير نصف شهرية، تصدر عن المركز الليبي لبناء المؤشرات تتناول مجموعة من المؤشرات والمتغيرات وإتجاه الأحداث المتعلقة بالشأن الليبي.

جميـع الحقـوق محفوظـة للمركـز الليبـي لبنـاء المؤشـرات - 2023

www.libc.ly

تقرير النصف الثاني من شهر فبراير 2025

في هذا العدد:

- حراك خارجي نشط للطرابلسي لتعزيز التعاون الأمني ومكافحة الجرائم المنظمة
- نشاط جوي أميركي في ليبيا بهدف التكامل العسكري بين شرق البلاد وغربها
- ليبيا ترفض الزج بها في أي مشروع لتهجير الفلسطينيين وتصفية حقوقهم
- رئيس أركان القوات المسلحة المصرية يتفقد إجراءات تأمين الحدود مع ليبيا
- القبض على المشاط بعد اشتباكات مع المنطقة العسكرية الساحل الغربي
- إعادة تشكيل الحكومة.. أبرز بنود اتفاق مجلسي النواب والدولة بالقاهرة
- زيارة غير معلنة لخليفة حفتر ونجليه لبيلاروسيا: كلمة السر روسيا
- المبعوثة الأممية الجديدة إلى ليبيا تيتيه تبدأ عملها من طرابلس
- المركزي: 82.6% ارتفاعا في أرباح المصارف الليبية خلال 2024
- 3 ملفات رئيسية تناولها لقاء حفتر مع ماكرون بقصر الإليزيه

فهرس المحتويات

المقدمة 3

أولاً: المؤشر الأمني والعسكري 3

1. التشكيلات المسلحة **..... 4**

اللافي والدبيبة يشاركان في تخريج دفعة جديدة من الاستخبارات العسكرية 4

الحداد على رأس وفد عسكري في زيارة رسمية لتونس 5

2. المواجهات الأمنية والعسكرية **..... 5**

القبض على المشاط بعد اشتباكات مع المنطقة العسكرية الساحل الغربي 5

3. الجرائم المنظمة وأمن الحدود **..... 6**

استمرار أزمة الهجرة الغير شرعية مع ضبط جرائم بيع وشراء بحق المهاجرين 6

تهريب الوقود والسلع وتجارة المخدرات في رواج مستمر 8

حراك خارجي نشط للطرابلسي لتعزيز التعاون الأمني ومكافحة الجرائم المنظمة 8

اعترافات مروعة لأفراد تابعين لـ"الكاني" واعتقال زعيم جماعة نيجرية متمردة 9

وفاة "خميس العقاب" في سجن قرنادة بعد اعتقاله تعسفيا في نوفمبر الماضي 11

مراسلون بلا حدود: ليبيا في المرتبة 143 في مؤشر حرية الصحافة 12

4. النفوذ العسكري الإقليمي والدولي **..... 14**

نشاط جوي أميركي في ليبيا بهدف التكامل العسكري بين شرق البلاد وغربها 14

وكالة نوفا: حفتر يتعهد بقاعدة عسكرية لروسيا في طبرق 15

رئيس أركان القوات المسلحة المصرية يتفقد إجراءات تأمين الحدود مع ليبيا 16

5. التسليح والتدريبات العسكرية **..... 17**

أفراد من البحرية الليبية ينهون تدريبًا على سفن مجموعة المهام التركية 17

ثانياً: المؤشر الاقتصادي والتجاري 20

1. الاستثمارات والتبادلات التجارية **21**

تطورات التعاون الاقتصادي والتجاري بين ليبيا والعالم الخارجي 21

المنطقة الاقتصادية (توباكت) ترد على مخاوف أهالي تاورغاء بشأن الأراضي 24

2. المؤسسة الوطنية للنفط **25**

رويترز: شركة نفطية تابعة للقيادة العامة تصدر خاما بقيمة 600 مليون دولار 25

ليبيا ونيجيريا عملاقا الصناعة البترولية يتنافسان على الصدارة الأفريقية 26

3. المصرف المركزي **27**

المركزي: 82.6% ارتفاعا في أرباح المصارف الليبية خلال 2024 27

بعد إغلاق 6 سنوات..الاتفاق على إعادة افتتاح مكتب البنك الدولي في طرابلس 28

ثالثاً: المؤشر السياسي الداخلي 30

1. القرارات واللقاءات والتصريحات الرسمية **31**

حكومة الوحدة تطالب بفتح تحقيق في حادثة الاعتداء على العلم الأمازيغي 31

الحرائق تلتهم بيوت الأصابعة وتحقيقات لكشف الأسباب 32

2. الصراع بين الشرق والغرب وجهود التسوية **32**

انتهاء مرحلة تسجيل مرشحي الجولة الثانية من الانتخابات البلدية 32

جولة للمبعوث الأمريكي في طرابلس تثير حفيظة النويري 36

إعادة تشكيل الحكومة.. أبرز بنود اتفاق مجلسي النواب والدولة بالقاهرة 37

تراشق بالاتهامات بين مجلس النواب وحكومة الوحدة الوطنية 39

إطلاق سراح المعتقلين ورفع القيود الأمنية أولا..مهجرو بنغازي يرفضون المصالحة 41

المبعوثة الأممية الجديدة إلى ليبيا تيتيه تبدأ عملها من طرابلس 42

خلال إحاطة عن ليبيا.. مجلس الأمن يمدد ولاية البعثة الأممية حتى أكتوبر 2025 44

رابعاً: المؤشر السياسي الدولي 47

1. اللقاءات والتصريحات الرسمية **48**

رئيس الوزراء القطري يلتقي الدبيبة في الدوحة 48

3 ملفات رئيسية تناولها لقاء حفتر مع ماكرون بقصر الإليزيه 48
زيارة غير معلنة لخليفة حفتر ونجليه لبيلاروسيا: كلمة السر روسيا 50
بحضور الدبيبة ورئيس الصومال..توقيع مذكرة تعاون بين طرابلس ومقديشو 53
تكالة في نواكشوط على رأس وفد من مجلس الدولة 54
ليبيا ترفض الزج بها في أي مشروع لتهجير الفلسطينيين وتصفية حقوقهم 54
2. السياسات والقرارات **55**
ليبيا تقدم مقترحا لإصلاح الأمم المتحدة يعود إلى العام 1998 55
خامساً: مختارات 58
1. شخصية العدد **58**
محمود حمزة.. رئيس الاستخبارات العسكرية "غرب" 58
2. مقال العدد **60**
اقتصاد ليبيا بعد الثورة: تحديات مستمرة وأفق غامض.. أحمد الخميسي 60

المقدمة

المؤشر هو تقرير نصف شهري، يتناول أهم ما تشهده الدولة الليبية من تطورات أمنية وعسكرية وسياسية واقتصادية، مع التركيز على الملفات التي ترتبط بصميم الأمن القومي الليبي. وبالتالي يتكون المؤشر من خمسة محاور رئيسية: المحور الأمني والعسكري، المحور الاقتصادي والتجاري، المحور السياسي الداخلي، المحور السياسي الدولي، وأخيراً مختارات.

ويتناول هذا العدد أهم الأحداث التي شهدتها ليبيا خلال النصف الثاني من شهر فبراير 2025، أبرزها: لقاء تشاوري موسع، جمع أعضاء من مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة، بالعاصمة المصرية القاهرة، والذي بحث سبل الدفع بالعملية السياسية نحو حل شامل، ينهي الانقسام المؤسسي ويفضي إلى إجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية. شارك في اللقاء 96 عضوا من مجلس النواب و73 عضوا من المجلس الأعلى للدولة، وأسفر عنه اتفاق على أن العملية السياسية يجب أن تبقى مملوكة بالكامل لليبيين عبر مؤسساتهم الرسمية، مع استمرار التواصل واللقاءات المشتركة بين المجلسين. كما أوضح البيان أن المجتمعين اتفقوا على تفعيل مخرجات اللقاء الثلاثي الذي عقد في القاهرة برعاية جامعة الدول العربية في مارس 2024، والذي يركز على إعادة تشكيل السلطة التنفيذية.

أولاً: المؤشر الأمني والعسكري

يتناول هذا المحور التطورات الأمنية والعسكرية التي تشهدها ليبيا، سواء بين المكونات المحلية أو تلك التي تنخرط فيها القوى الأجنبية. وتشمل التطورات بين المكونات المحلية التشكيلات العسكرية المختلفة التي تعج بها ليبيا، والمواجهات الأمنية والعسكرية بين هذه التشكيلات، فضلاً عن الجرائم المنظمة وتتضمن الهجرة غير الشرعية والإتجار بالبشر والتهريب وما يرتبط بهذه الجرائم من مسألة أمن الحدود. أما التطورات التي تنخرط فيها القوى الأجنبية

فتشمل النفوذ العسكري للقوى الإقليمية والدولية داخل ليبيا، وكذلك صفقات التسليح والتدريبات والمناورات العسكرية.

1. التشكيلات المسلحة

اللافي والدبيبة يشاركان في تخريج دفعة جديدة من الاستخبارات العسكرية

شارك القائد الأعلى لقوات الغرب الليبي النائب بالمجلس الرئاسي "عبد الله اللافي"، في 27 فبراير 2025، في الاحتفال الذي نظمته الإدارة العامة للاستخبارات العسكرية، بمناسبة تخريجها لدفعة جديدة من منتسبيها، بحضور رئيس حكومة الوحدة الوطنية "عبد الحميد الدبيبة" ورؤساء الأركانات ومدير الإدارة العامة للاستخبارات العسكرية "غرب" اللواء "محمود حمزة". وخلال كلمته في الحفل، تحدث الدبيبة عن تطوير القدرات الاستخباراتية في ليبيا، معتبرا أنها أصبحت ضرورة وطنية ملحة وليست مجرد اختيار. واعتبر الدبيبة أن "هذه الدفعة تمثل نقلة نوعية في مسار بناء أجهزة الدولة، وتعكس التزامنا الراسخ بإرساء قواعد مؤسسة عسكرية حديثة"، مضيفا "المنطقة والإقليم يشهدان اليوم تحديات أمنية جسيمة ومخاطر معقدة، تتطلب أعلى درجات اليقظة والوعي والاستعداد".

وهذه هي الدفعة الأولى منذ ثورة 17 فبراير التي تتلقى دراسة أكاديمية عسكرية. ويترأس حمزة جهاز الاستخبارات العسكرية في غرب ليبيا، ويقود أيضا ما يعرف بـ"اللواء 444". وسبق أن أسس حمزة كتيبة تحمل اسم "20 - 20" في معيتيقة بقيادته، بعد انفصاله عن تشكيل مسلح يحمل اسم "قوة الردع"، قبل أن يشارك في حرب العاصمة طرابلس باللواء 444.

الحداد على رأس وفد عسكري في زيارة رسمية لتونس

وصل رئيس الأركان العامة لقوات الغرب الليبي الفريق " محمد الحداد "، في 26 فبراير 2025، إلى تونس على رأس وفد عسكري في زيارة رسمية استمرت يومين. وخلال الزيارة، التقى الحداد بوزير الدفاع التونسي "خالد السهيلي". ومثلت العلاقات التونسية الليبية، وآفاق دعمها وتعزيزها في مختلف المجالات العسكرية محور اللّقاء الذي جمع الطرفين، وذلك بحضور قيادات عسكرية عليا من الجانبين. ونوه السهيلي على ضرورة الارتقاء بالتعاون بين البلدين إلى مرتبة الشراكة الاستراتيجية، وتطويرها في مختلف المجالات، على غرار تبادل المعلومات ومقاومة الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود والتهريب والهجرة غير النظامية.

كما أكد على ضرورة متابعة تنفيذ البرامج المشتركة واستغلال فرص التعاون العسكري المتوفرة، والاطلاع على تجارب البلدين بما يعزز الثقة بين الجانبين. من جهته، أعرب الحداد عن الاستعداد لمواصلة التعاون العسكري بين البلدين والارتقاء به إلى مستويات رفيعة، ودفع التعاون الثنائي بما فيه مصلحة البلدين.

2. المواجهات الأمنية والعسكرية

القبض على المشاط بعد اشتباكات مع المنطقة العسكرية الساحل الغربي

أعلنت المنطقة العسكرية الساحل الغربي، القبض على المطلوب للعدالة آمر السرية الثالثة بكتيبة فرسان جنزور " بدر المشاط " وجميع المتورطين في واقعة التهريب والهجوم على سيارات عناصرها، وفق تعبيرها. وقالت المنطقة العسكرية إن المتهمين قد سلموا أنفسهم إلى مكتب النائب العام، وذلك قبل انتهاء المهلة المحددة لهم من قبل القيادة العسكرية. جاء ذلك في بيان صدر عن المنطقة العسكرية الساحل الغربي، مؤكدة أن الإجراء جرى تنفيذا لتعليمات آمر

المنطقة العسكرية "صلاح الدين النمروش"، بالتنسيق مع السلطات الأمنية والقضائية. ويأتي هذا التسليم بعد يوم شهد تصعيدا للأحداث في مدينة جنزور، في 27 فبراير 2025، حيث أعلنت المنطقة العسكرية في وقت سابق عن إصابة اثنين من أفرادها في هجوم مسلح شنته مجموعات تابعة للمشاط أثناء مهمة لنقل أحد المطلوبين.

على إثر ذلك، منحت المنطقة العسكرية مهلة ثلاث ساعات لتسليم المتورطين وهددت برد "حاسم وقاس" في حال عدم الامتثال. وفي تطور آخر، تمكنت قوات المنطقة العسكرية من السيطرة الكاملة على جميع المقرات التابعة للمشاط، بما في ذلك "مقر المكافحة سابقا، وبوابة تقاطع البخاري، وبوابة تقاطع النجيلة"، وذلك دون وقوع أي اشتباكات تذكر.

3. الجرائم المنظمة وأمن الحدود

استمرار أزمة الهجرة الغير شرعية مع ضبط جرائم بيع وشراء بحق المهاجرين

كشفت اللجنة الأمنية التابعة لمديرية أمن الجفرة في منطقة زلة، عن عمليات بيع وشراء لمهاجرين وتعذيبهم بوسائل وحشية بهدف ابتزازهم ماليا، بالإضافة إلى قتل بعض المهاجرين ودفنهم في الصحراء. وقالت المديرية إن النتائج الصادمة للتحقيقات الجارية مع مهربي البشر في زلة، أسفرت عن ضبط حوالات مالية مرتبطة بهذه العمليات الإجرامية، حيث كان المتورطون يطلبون فدية تصل إلى 10 آلاف دولار للمهاجر الواحد. هذا وأكدت المديرية أن وحشية هذه الانتهاكات دفعت اللجنة الأمنية إلى اتخاذ إجراءات فورية بهدم وإزالة الأوكار التي تستخدم لتخزين وبيع المهاجرين لتجار آخرين في مناطق مختلفة.

وفي حادثة أخرى، أفاد مدير إدارة جهاز الهجرة غير الشرعية في الكفرة "محمد امبارك"، بانتهاء عمليات انتشال الجثث من المقبرة الجماعية بالمدينة. وأوضح امبارك أن عدد الجثامين التي تم استخراجها بلغ 64 جثمانا جرى دفنها في مقبرة مخصصة. وأشار امبارك إلى

أن الفرق المختصة تواصل استكمال التحقيقات وملاحقة المتورطين في هذه الجريمة، مؤكدا أن تقارير الطب الشرعي كشفت عن تعرض المهاجرين لأبشع أنواع التعذيب والتجويع، فيما كان بعضهم يعاني من أمراض. وفي 19 فبراير 2025، أعلنت مديرية أمن الكفرة، تحرير 21 شخصًا من جنسيات أفريقية كانوا محتجزين كرهائن في منطقة ربيانة. وحسب بيان المديرية، جرى "اختطاف الضحايا واحتجازهم من قِبل مجموعة إجرامية، طالبت بفدية مقابل إطلاقهم".

وفي 22 فبراير، أعلن جهاز مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية في سبها، ضبط ثلاثين مهاجرا، خلال حملة مداهمة استهدفت مواقع تجمعات الهجرة، في إطار تنفيذ الخطة المرحلية الأولى لتأمين المنطقة الجنوبية، ومكافحة الأنشطة غير الشرعية. وفي 25 فبراير، أعلن جهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية، ترحيل 121 مهاجراً تشادياً عن طريق مكتب كفرة. وأوضح الجهاز، أن هذه الدفعة تأتي في إطار التعليمات بترحيل الأجانب الموجودين داخل ليبيا، أصحاب القيود الأمنية أو من أثبتت التحاليل الطبية إصابتهم بأمراض خطيرة ومعدية.

وفي سياق هذا الملف، انتقدت منظمة هيومن رايتس ووتش، ما أسمته "سياسة الإغراق من أجل الردع"، التي ينتهجها الاتحاد الأوروبي بحق المهاجرين غير الشرعيين، مستهجنةً إعادتهم من البحر المتوسط إلى مراكز الاحتجاز في ليبيا. وقالت المنظمة في 25 فبراير، إن على الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء ووكالة الحدود وخفر السواحل الأوروبية (فرونتكس)، إعطاء الأولوية لإنقاذ الأرواح في البحر.

وفي الأشهر الثلاثة الماضية وحدها، بحسب المنظمة، تم الإبلاغ عن أكثر من 400 حالة وفاة، أو فقدان في عرض البحر المتوسط. وفي الفترة نفسها، أعيد أكثر من 3.800 شخص قسراً إلى ليبيا على يد قوات ليبية، مدعومة من الاتحاد الأوروبي.

وفي إطار المواجهة مع هذه الظاهرة، عقد وزير الخارجية بحكومة الوحدة الوطنية "الطاهر الباعور"، في 25 فبراير، اجتماعًا بعدد من سفراء دول الاتحاد الأوروبي المعتمدين لدى ليبيا،

لمناقشة المستجدات السياسية وحقوق الإنسان والهجرة. كما ناقش الاجتماع أيضًا آخر المستجدات السياسية، وأكد الباعور التزام حكومة الوحدة الوطنية بدعم جهود تعزيز الأمن والاستقرار، وسعيها إلى ضمان احترام حقوق الإنسان وفقًا للمواثيق الدولية والقوانين النافذة، بما يعزز التعاون مع الشركاء الدوليين في مختلف المجالات. وقبلها في 19 فبراير، ناقش الباعور مع سفير الاتحاد الأوروبي لدى ليبيا "نيكولا أورلاندو"، تأثير التطورات الإقليمية الحالية على أوروبا وليبيا. وقال أورلاندو: "أطلعت الباعور على نتائج اجتماع البعثة الفنية المعنية بالهجرة وإدارة الحدود في بروكسل الأسبوع الماضي مع ممثلين من طرابلس وبنغازي، واتفقنا على الحفاظ على وتيرة عالية من التنسيق بشأن هذه القضايا".

تهريب الوقود والسلع وتجارة المخدرات في رواج مستمر

وتنشط في ليبيا، في غرب وشرق البلاد، العديد من الجرائم المنظمة، على رأسها تهريب الوقود والسلع والبضائع وتجارة المخدرات. فخلال هذه الفترة، تم رصد العديد من حالات تهريب الوقود، وذلك في مدن سبها وزلة. كما تم ضبط حالات تهريب للسلع والبضائع والمعدات من رأس جدير، حيث يعد معبر رأس جدير الحدودي مع تونس أكثر المعابر التي يتم من خلالها عمليات التهريب المختلفة. وأيضا تم ضبط العديد من حالات الاتجار بالمخدرات والترامادول والخمور، وذلك في مدن القطرون، زلة، شحات، سبها، المرج وطرابلس.

حراك خارجي نشط للطرابلسي لتعزيز التعاون الأمني ومكافحة الجرائم المنظمة

بحث وزير الداخلية بحكومة الوحدة الوطنية "عماد الطرابلسي"، في 16 فبراير 2025، في العاصمة التونسية، مع "أحمد الريسي" رئيس المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)، سبل تعزيز التعاون الأمني المشترك بالإضافة إلى تتبع الجناة. وقالت وزارة الداخلية إن لقاء الطرابلسي والريسي،

تناول بحث جهود مكافحة الجريمة والتطرق إلى دور مكتب الشرطة الجنائية العربية والدولية التابع للوزارة، وسبل تطويره عبر تدريب وتأهيل كوادره وفق أعلى المعايير الدولية، لضمان تحقيق مستويات متقدمة من الكفاءة والجاهزية في تنفيذ المهام الأمنية.

وكان الطرابلسي وصل إلى تونس للمشاركة في أعمال الدورة الـ 42 لمجلس وزراء الداخلية العرب، واستقبله نظيره التونسي "خالد النوري" والأمين العام لمجلس وزراء الداخلية العرب "محمد بن علي كومان"، وذلك لمناقشة مشاريع الخطط المرحلية للاستراتيجيات العربية في مجالات مكافحة الجرائم المنظمة على رأسها الهجرة الغير شرعية والحماية المدنية وجرائم تقنية المعلومات. وعلى هامش هذه الدورة، التقى الطرابلسي بنظيره الإماراتي "سيف بن زايد آل نهيان"، سبل تعزيز العلاقات الأمنية بين البلدين.

وفي سياق آخر، عقد الطرابلسي اجتماعاً مع نظيره الإيطالي "ماتيو بيانتيدوزي"، وذلك بمقر وزارة الداخلية الإيطالية في العاصمة روما، بحضور القائم بأعمال السفير الليبي "عبدالرزاق بركة"، والمستشار بالسفارة "محمد بن عثمان". تناول اللقاء مستجدات ملف الهجرة غير الشرعية، والتحديات المرتبطة به. كما ناقش الاجتماع سبل تعزيز التعاون الأمني والتنسيق المشترك لمكافحة هذه الظاهرة، في إطار رؤية شاملة تعكس التزام البلدين بمواجهة التحديات الإقليمية والدولية ذات الصلة، بما يسهم في تعزيز الأمن والاستقرار المشترك.

اعترافات مروعة لأفراد تابعين لـ"الكاني" واعتقال زعيم جماعة نيجرية متمردة

بث جهاز الردع لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، مقطعا مرئيا تحت اسم (لواء الدم)، يظهر اعترافات منتسبين إلى لواء الكانيات بارتكابهم وقياداتهم جرائم إنسانية مروعة بحق المخطوفين عندهم فترة الحرب على طرابلس. وبحسب الاعترافات، فقد أقدم قادة الكانيات على قتل وتصفية ما يزيد عن

40 مخطوفا، وذلك انتقاما لمقتل القائد في تشكيل الكانيات "محسن الكاني". وجرت هذه الإعدامات، بحسب الاعترافات، في ساحات داخل سجني ما يعرف بـ"جهاز القضائية" و"الدعم المركزي" في مدينة ترهونة. ووصف أحد المشاركين في عمليات التصفية ذلك بـ"المشاهد المرعبة القادمة من الخيال والتي لن تغادر ذاكرة أي من الموجودين".

في المقابل، قال أحد الناجين من تلك المجزرة إنهم كانوا يرون الموت في عيون الجلادين، وإنه رأى بعض رفاقه في الزنزانة يركضون خارجها حيث تجري عمليات التصفية. وعقب الجريمة، قام أفراد الكانيات بمحاولة مسح آثار الجريمة عبر استعمال الديزل والمواد الكيميائية وصولا إلى مسح وردم ساحة الإعدامات بالآلات الثقيلة. وجرى نقل الضحايا عبر شاحنات النقل ودفنهم في مقبرة جماعية اختار مكانها محمد الكاني، حسب الاعترافات، في حين أكد أحد الناجين من المجزرة أنه رأى ضحيةً تُنقل إلى الشاحنة بينما هو ما يزال على قيد الحياة.

وفي حادثة أخرى، أعلنت "الجبهة الوطنية للتحرير"، الجماعة النيجرية المتمرّدة الموالية للرئيس المخلوع "محمد بازوم"، أن زعيمها "محمود صلاح" اعتُقل في 22 فبراير 2025. وقالت الجبهة في بيان، إن الذين نفّذوا عملية اعتقاله أشادوا بأنفسهم ببسالته وشجاعته، معترفة بذلك ضمنا باعتقال زعيمها، لكن من دون أن تحدد أين تحديدا تم اعتقاله والجهة التي فعلت ذلك. من جهته، قال موقع "إير إنفو" الإخباري ومقره في شمال النيجر، أن صلاح اعتُقل من منزله في القطرون، المدينة الواقعة في جنوب غرب ليبيا قرب الحدود مع النيجر. وبحسب إير إنفو، فإن زعيم الجبهة اعتُقل خلال مداهمة نفذتها عناصر الوحدة 87 بقوات الشرق الليبي التي يقودها المشير "خليفة حفتر". وفي بيانها، قالت الجبهة إنّها "تودّ أن تطمئن أنصارها إلى أنّ الرئيس محمود صلاح يحتفظ برباطة جأشه وبثقته بعدالة نضاله". وحذرت الجماعة المتمردة من أن يتم تسليم زعيمها إلى السلطات النيجرية.

وشكّل صلاح الجبهة الوطنية للتحرير على الحدود الليبية المحاذية لشمال النيجر في أغسطس 2023، بعد شهر من إطاحة الجيش بالرئيس محمد بازوم في انقلاب عسكري. وبازوم قيد التوقيف منذ الإطاحة به في 26 يوليو. وأعلنت الجبهة أنها حملت السلاح ضد الجيش للمطالبة بالإفراج عن بازوم واستعادة الشرعية الدستورية. وفي نوفمبر 2024، كان صلاح أحد سبعة أشخاص مقربين من النظام السابق تم تجريدهم مؤقتا من جنسيتهم النيجرية. وشنّت الجبهة هجمات عديدة ضد الجيش النيجري في شمال البلاد، كما أعلنت مسؤوليتها عن "عملية تخريبية" نفّذتها في وسط شرق البلاد في يونيو، واستهدفت جزءا من خط أنابيب ينقل النفط من أغاديم (شمال شرق النيجر) إلى بنين المجاورة.

وفاة "خميس العقاب" في سجن قرنادة بعد اعتقاله تعسفيا في نوفمبر الماضي

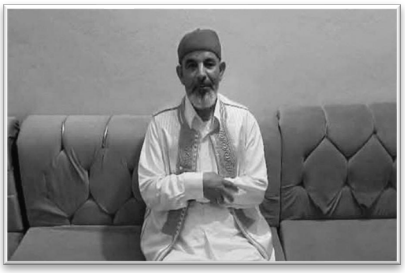

كشفت منظمة رصد الجرائم في ليبيا، عن وفاة "خميس العقاب"، 54 عامًا، في سجن قرنادة، بعد اعتقاله تعسفيًا في 6 نوفمبر الماضي. وقالت المنظمة إن العقاب اعتُقل من منزله بمدينة المرج من قِبل الإدارة العامة للعمليات الأمنية فرع بنغازي، التابعة للحكومة الليبية المكلفة من مجلس النواب.

وأوضحت المنظمة أن أسرة العقاب تلقت اتصالاً من مجهول أبلغهم بنقله إلى مستشفى قرنادة قبل 8 أيام من وفاته إثر تدهور حالته الصحية، مشيرة إلى أنهم عند وصولهم للمستشفى اكتشفوا أنه تم تسجيله باسم مستعار، وتوفي بعد ساعات قليلة من وصولهم. وأشارت المنظمة إلى أن الضحية كان يعاني أمراضا مزمنة قبل اعتقاله، وحرم بعده من التواصل مع عائلته ومن الزيارات العائلية، مؤكدة أن أسرة العقاب لم تتمكن من معرفة أسباب وفاته.

كما أشارت المنظمة إلى أن أفرادا تابعين لإدارة الشرطة والسجون العسكرية، التي تدير السجن العسكري بمجمع سجون قرنادة، استولت على تقرير الطبيب الشرعي. ونقلت المنظمة عن شاهد عيان العثور على آثار جروح وكدمات وخياطة طبية على جثة العقاب.

ولفتت المنظمة إلى أن اعتقال العقاب جاء في سياق حملة اعتقالات تعسفية منذ بداية أكتوبر 2024، من قبل الإدارة العامة للعمليات الأمنية، وطالت أكثر من 30 مدنيًا بتهم "ممارسة السحر والشعوذة". وذكرت المنظمة أنها وثّقت، في نوفمبر 2024، مقتل 3 منهم، بينهم امرأة ورجلان من أتباع الطرق الصوفية، داخل سجن غير رسمي تابع للإدارة في منطقة رأس المنقار ببنغازي. وحمّلت منظمة رصد السلطات في شرق البلاد، بما فيها قوات حفتر، المسؤولية القانونية الكاملة عن وفاة العقاب، مطالبة باتخاذ التدابير اللازمة لمنع تكرار هذه الانتهاكات الجسيمة التي تشكل خرقًا واضحًا لالتزامات ليبيا بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان، وفق قولها.

كما طالبت المنظمة النائب العام بفتح تحقيق عاجل ومستقل، للكشف عن ملابسات وفاة العقاب، واتخاذ إجراءات فعالة لمحاسبة المسؤولين عنها. ودعت المنظمة المحكمة الجنائية الدولية لمواصلة التحقيقات في الجرائم الدولية داخل مجمع سجون قرنادة، وإصدار مذكرات توقيف ضد المسؤولين عنها لإنهاء الإفلات من العقاب.

مراسلون بلا حدود: ليبيا في المرتبة 143 في مؤشر حرية الصحافة

احتلت ليبيا المركز الـ143 من أصل 180 دولة في مؤشر حرية الصحافة للعام 2024، متقدمة 6 مراكز بعد أن كانت في المرتبة الـ149 العام الماضي. وعزا التقرير الصادر عن منظمة مراسلون بلا حدود، أسباب ذلك إلى إجبار الصحفيين ووسائل أعلام معينة على خدمة طرف بعينه من أطراف الصراع على حساب الاستقلالية التحريرية. وقال التقرير إن ليبيا أصبحت "بؤرة سوداء" حقيقية على

المستوى الإعلامي، حيث غادر البلاد معظم الصحفيين ووسائل الإعلام، أما من اختاروا البقاء، فإن شغلهم الشاغل بات الحفاظ على سلامتهم من خلال العمل تحت حماية أحد أطراف النزاع.

وأضاف التقرير أن وسائل الإعلام التقليدية لم تعد تلعب دورها في توفير معلومات حرة ومستقلة ومتوازنة تعكس التحديات الحقيقية للمجتمع الليبي، وتمثل مساحة لنشر التطرف وخطاب الكراهية وفق التقرير. كما أشار التقرير إلى أن أغلب الصحفيين يُجبرون على الرضوخ لتحيزات وسائل الإعلام التي يعملون بها، مما يؤدي إلى تضليل إعلامي مستمر، بينما يتفشى الفساد بقوة في البلاد. وذكر التقرير أن الصحفيين في الشرق يخضعون لسلطة قائد قوات الشرق الليبي المشير "خليفة حفتر"، إذ لا يمكن انتقاد قواته تحت أي ظرف وبأي شكل من الأشكال.

كما يعتمد تمويل وسائل الإعلام الخاصة على عائدات الإعلانات من شركات يديرها رجال أعمال مقربون من الشخصيات السياسية والأعيان. وعد التقرير التواطؤ بين السياسة والإعلام من جهة والغموض الذي يلف العقود الإعلانية من جهة أخرى، يقوض بشدة استقلالية وسائل الإعلام والصحفيين، الذين يعملون في ظروف مزرية ويمكن فصلهم بشكل تعسفي حسب نزوات مشغليهم. قانونيا، أوضح التقرير أنه لا توجد أي هيئة تنظيمية تُعنى بالصحافة، ولا أي إطار قانوني يضمن الحق في الوصول إلى المعلومات أو يفرض على وسائل الإعلام احترام التعددية والشفافية. كما لا يوجد أي قانون وفق التقرير يضمن حرية التعبير وسلامة الصحفيين والحق في الحصول على معلومات موثوقة، وأن بعض النصوص السارية المتعلقة بحرية التعبير يعود تاريخها إلى أكثر من 50 عاماً، والتي تجرم المعتدين على حرية الصحافة.

وذكر التقرير أن الصحفيين يرزخون منذ سنوات تحت وطأة الترهيب والعنف الجسدي والمضايقات النفسية، إلى جانب تزايد الانتهاكات ضد الفاعلين الإعلاميين، وتمر في إفلات

تام من العقاب. كما بين التقرير أن من سماها المليشيات تركز تهديداتها بشكل خاص على الصحفيين المحترفين، الذين يمكن أن تطالهم الهجمات وينتهي بهم الأمر في السجن. وقد تمكن المسيطرون على السلطات، شرقا وغربا، من استغلال فصائلهم المسلحة لزرع الخوف في قلوب وعقول الصحفيين، مما أدى في النهاية إلى القضاء على الإعلام المستقل في البلاد، بحسب التقرير.

4. النفوذ العسكري الإقليمي والدولي

نشاط جوي أميركي في ليبيا بهدف التكامل العسكري بين شرق البلاد وغربها

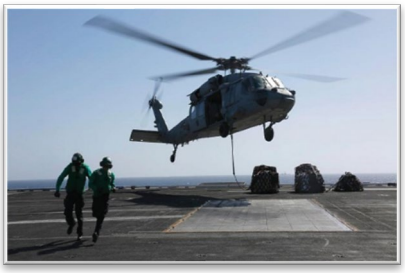

أعلنت السفارة الأميركية لدى ليبيا، في 26 فبراير 2025، أن القوات الجوية الأميركية بدأت في تنفيذ "نشاط جوي" يهدف إلى "تعزيز التكامل العسكري بين شرق ليبيا وغربها ". وفيما لم توضح السفارة في بيانها المقتضب، أي تفاصيل أخرى حول هذا النشاط، قالت إنه يسهم في تحسين قدرات الدفاع الجوي ومراقبة الحركة الجوية في ليبيا. وفي الوقت الذي اعتبرت فيه السفارة تنفيذ هذا النشاط الجوي " خطوة مهمة " في اتجاه إعادة توحيد المؤسسات العسكرية الليبية، اعتبرته أيضاً تأكيداً لالتزام الولايات المتحدة بالوحدة والاستقرار في ليبيا. وقالت السفارة إن " الشراكة بين الولايات المتحدة وليبيا في مجال الدفاع ستجعل بلدينا أقوى، بالتعاون مع شركائنا الليبيين من مختلف أنحاء البلاد".

ومنذ أسابيع كثف مسؤولون عسكريون أميركيون وبريطانيون رفيعو المستوى زياراتهم إلى ليبيا، وقد شملت القادة العسكريين في طرابلس وبنغازي، بهدف إنشاء قوة عسكرية مشتركة من معسكري غرب ليبيا وشرقها، آخرها زيارة أجراها نائب قائد القيادة العسكرية الأمريكية المشتركة بأفريقيا (أفريكوم) الفريق "جو برينان"، في الأسبوع الأول من شهر فبراير، لطرابلس وبنغازي وسرت، والتقى فيها أعضاء لجنة 5+5 العسكرية الليبية المشتركة. وكان مصدر

عسكري مقرب من لجنة 5+5 قد كشف في تصريحات سابقة لـ"العربي الجديد"، النقاب عن تسليم الوفد الأميركي العسكري لجنة 5+5 مقترح عمل يقضي ببدء العمل على بناء نواة القوة مع حلول مارس المقبل، وعبر عدة مراحل تبدأ باختيار أربعة ضباط من معسكري الشرق والغرب كقيادة للقوة المشتركة، وتدريب جنود هذه القوة في معسكر اللواء 111 بطرابلس على استخدام الأسلحة وتقنيات متطورة، لأغراض أمنية تتعلق بأمن الحدود والمنشآت الحيوية.

وكالة نوفا: حفتر يتعهد بقاعدة عسكرية لروسيا في طبرق

كشف تقرير لوكالة نوفا الإيطالية، عن تعهدات من جانب المشير " خليفة حفتر"، بمنح قاعدة عسكرية بحرية في مدينة طبرق لقوة مختلطة روسية وبيلاروسية، وذلك خلال زيارته الأخيرة لبيلاروسيا. وأشار التقرير إلى أن موسكو تعتمد بالفعل على القاعدة البحرية في ليبيا، والتي استخدمت في السابق كممر للقوات المنسحبة من سوريا، مضيفا أن برقة تستعد لتصبح نقطة ارتكاز قوية لروسيا لإدارة وجودها في منطقة الساحل، عبر ما يسمى "فيلق أفريقيا". وعدّت وكالة نوفا هذا التطور "مُقلقا" بالنسبة لإيطاليا، حيث يهدد بتعقيد استقرار ليبيا الموحدة، لافتة إلى أن الولايات المتحدة، في ظل إدارة ترامب، تبدو مهتمة في المقام الأول بإقامة علاقة تعاونية مع موسكو، وتكليف أوروبا بملف القارة الأفريقية.

وفي الوقت الذي تشهد فيه منطقة الساحل انسحابا كاملا للقوات الفرنسية، ترى الوكالة أن إيطاليا غير قادرة على اتخاذ مبادرات سياسية أو عسكرية قادرة على تعزيز استقرار ليبيا، الدولة التي لا تزال ذات أهمية استراتيجية لروما. وأكد التقرير أن الملف الليبي يمثل تحديا كبيرا لرئيسة الوزراء الإيطالية "جورجيا ميلوني"، حيث لن تتمكن "خطة ماتي" الخاصة بها من تحقيق تطور كبير إذا ظلت ليبيا مقسمة إلى كيانين، أحدهما بطرابلس يعاني من توترات داخلية، بينما يبدو أن بنغازي مرتبطة ارتباطا وثيقا بروسيا، ما يجعلها عرضة لإجراءات نفوذ محتملة من موسكو، مثل استخدام تدفقات الهجرة لأغراض جيوسياسية. ولفت تقرير نوفا

إلى محدودية قدرة إيطاليا على السيطرة على الوضع في بنغازي وطرابلس، مستشهدا بمحاولة اغتيال وزير شؤون مجلس الوزراء في حكومة الوحدة الوطنية "عادل جمعة"، المقرب من إيطاليا، بحسب التقرير.

رئيس أركان القوات المسلحة المصرية يتفقد إجراءات تأمين الحدود مع ليبيا

تفقد الفريق "أحمد خليفة" رئيس أركان حرب القوات المسلحة المصرية، إجراءات التأمين على الاتجاه الاستراتيجي الغربي حيث الحدود مع ليبيا، وذلك "في إطار حرص القيادة العامة للقوات المسلحة على متابعة الحالة الأمنية بالمنافذ والمعابر الحدودية". وحسب بيان للمتحدث الرسمي باسم القوات المسلحة، بدأت الجولة بزيارة ميناء السلوم البري، حيث استمع رئيس الأركان إلى شرح مفصل حول منظومة العمل والإجراءات الأمنية المتبعة على مدار 24 ساعة، لإحكام السيطرة على الحدود الغربية للدولة المصرية. كما تفقد خليفة عدداً من النقاط الحدودية لـ"الاطمئنان على إجراءات التأمين والحالة المعيشية والإدارية لرجال القوات المسلحة المكلفين بتأمين خط الحدود الدولية مع ليبيا".

وفي ذات السياق، كشفت معلومات حصلت عليها " العربي الجديد"، أن مصر قررت تشكيل خلية أزمة تضم مسؤولين من وزارة الخارجية وجهاز المخابرات العامة والاستخبارات الحربية، لمتابعة التطورات المتلاحقة في ليبيا وإعداد تقارير دورية عن الوضع الميداني هناك، في ظل تقديرات رسمية تشير إلى أن حالة عدم الاستقرار في الجارة الغربية قد تؤدي إلى تداعيات خطيرة على الحدود المصرية، وهو ما دفع السلطات إلى اتخاذ خطوات استباقية لمواجهة أي سيناريوهات غير محسوبة. وتأتي هذه التطورات في ظل تعقيد المشهد السياسي والعسكري داخل ليبيا، حيث لا تزال البلاد تعاني من حالة انقسام سياسي حاد بين الشرق والغرب، وسط صراع نفوذ إقليمي ودولي على الساحة الليبية. وتراقب القاهرة الوضع عن

كثب، خصوصاً مع وجود تقارير عن احتمال تصاعد التوترات بين الفصائل المسلحة، وهو ما قد يؤدي إلى موجات نزوح أو محاولات تهريب سلاح عبر الحدود.

وأشارت المصادر إلى أن خلية الأزمة المشكلة حديثاً ستعمل على تقديم تقديرات دورية لصانعي القرار، تشمل تقييمات أمنية وسياسية للأوضاع، إضافة إلى اقتراح خطوات استباقية لحماية الأمن القومي المصري. وبحسب مصادر دبلوماسية، فإن القاهرة تجري اتصالات مكثفة مع الأطراف الإقليمية والدولية الفاعلة في الملف الليبي، وذلك في محاولة لتفادي سيناريوهات قد تؤثر على استقرار مصر. وتمتلك مصر حدوداً صحراوية طويلة مع ليبيا تمتد لأكثر من 1200 كيلومتر، ما يجعلها عرضة لأي تحركات غير منضبطة قد تشمل تهريب أسلحة أو تسلل عناصر إرهابية.

5. التسليح والتدريبات العسكرية

أفراد من البحرية الليبية ينهون تدريبًا على سفن مجموعة المهام التركية

أنهى أفراد من القوات البحرية الليبية "غرب" أخيرا تدريبا على سفن مجموعة المهام البحرية التركية، والذي غطى مجالات الموانئ والرحلات البحرية، بحسب ما نشرته وزارة الدفاع التركية. وأكدت الوزارة "منح أفراد البحرية الليبية الذين أنهوا بنجاح تدريب الموانئ والرحلات البحرية على سفن مجموعة المهام البحرية التركية، شهادات بمشاركة مركز التدريب البحري لعملاء حمص ومجموعة البعثات البحرية التركية وموظفي قيادة تدريب خفر السواحل حمص". يأتي ذلك في إطار التدريبات المشتركة التي تجرى وفق أطر التعاون الرسمية بين الجانبين، لاسيما المتعلقة باتفاقيات التعاون في مجالات التدريب والتأهيل البحري.

المؤشرات الأمنية والعسكرية خلال النصف الثاني من شهر فبراير 2025:

- استمراراً لحالة السيولة الأمنية في المنطقة الغربية، أعلنت المنطقة العسكرية الساحل الغربي القبض على بدر المشاط وأنصاره، في واقعة التهريب والهجوم على سيارات تتبع المنطقة العسكرية. ويلاحظ في هذا الاشتباك، وكذلك في الاشتباكات التي شهدتها مدينة الريقاطة في النصف الثاني من شهر يناير الماضي، قدرة السلطات الأمنية الرسمية في إخماد التوتر والسيطرة على الأوضاع على الأرض. لكن يتبقى قدرتها الاستباقية على منع هذه الاشتباكات من الاندلاع، وهو يتطلب حل جذري لمعضلة التشكيلات المسلحة في غرب البلاد.
- تستمر ظاهرة الهجرة الغير شرعية في هذه الفترة من خلال ضبط عدد من المهاجرين وتحرير مجموعة ثانية وترحيل مجموعة ثالثة، بالإضافة للانتهاء من

عمليات انتشال جثث المهاجرين من المقبرة الجماعية بالكفرة والتي بلغت 64 جثمانا. وبجانب هذه التطورات، شهدت هذه الفترة تطورا نوعيا وهو الكشف عن عمليات بيع وشراء لمهاجرين وتعذيبهم بوسائل وحشية بهدف ابتزازهم ماليا، بالإضافة إلى قتل بعض المهاجرين ودفنهم في الصحراء. وفي ضوء هذا الواقع المأساوي، انتقدت منظمة هيومن رايتس ووتش، ما أسمته "سياسة الإغراق من أجل الردع"، التي ينتهجها الاتحاد الأوروبي بحق المهاجرين غير الشرعيين، والذين ينتهي بهم المطاف في مراكز الاحتجاز بليبيا.

- كما تنشط في ليبيا، في غرب وشرق البلاد، العديد من الجرائم المنظمة الأخرى، على رأسها تهريب الوقود والسلع والبضائع وتجارة المخدرات. فخلال هذه الفترة، تم رصد العديد من حالات تهريب الوقود، وذلك في مدن سبها وزلة. كما تم ضبط حالات تهريب للسلع والبضائع والمعدات من معبر رأس جدير، والذي يعد أكثر المعابر التي يتم من خلالها عمليات التهريب المختلفة. وأيضا تم ضبط العديد من حالات الاتجار بالمخدرات والترامادول والخمور، وذلك في مدن القطرون، زلة، شحات، سبها، المرج وطرابلس.
- احتلت ليبيا المركز الـ143 من أصل 180 دولة في مؤشر حرية الصحافة للعام 2024، متقدمة 6 مراكز بعد أن كانت في المرتبة الـ149 العام الماضي. ولا يُنتظر من الدولة الليبية، في ظل حالة الانقسام السياسي الحالية، أن يكون هناك مناخ ملائم لحرية الصحافة؛ فهذا الانقسام يفرض حالة من الاستقطاب السياسي، تنعكس بالتأكيد على عمل الصحفيين وعلى هامش الحرية الذي يمكن من خلاله أن يقوموا مهمتهم.
- نفذت القوات الجوية الأميركية نشاط جوي يهدف إلى تعزيز التكامل العسكري بين شرق ليبيا وغربها. والتي على ما يبدو تأتي في سياق جهودها

السابقة في تشكيل قوة أمنية مشتركة ما بين قوات الشرق والغرب الليبيين، وهذه كلها جهود بدأت في فترة جو بايدن بهدف احتواء النفوذ الروسي. لكن السؤال الذي يفرض نفسه، في ظل المساعي التي يقوم بها ترامب لإنهاء الحرب الأوكرانية، والنظرة الإيجابية التي يتبناها بشكل عام تجاه العلاقات مع روسيا، هل يمكن أن تنخرط الولايات المتحدة في أي جهود لاحتواء النفوذ الروسي؟ يبدو الأمر بعيدا نوعا ما.

في المقابل، وكما تتعارض المصالح الأوروبية مع رؤية ترامب للحرب الأوكرانية وللعلاقات مع روسيا، فإنه إذا ما تبنى ترامب فعليا سياسة خارجية تجاه الملف الليبي، تقوم على ترك هذا الملف للروس، فإن ذلك سيصطدم بمصالح الأوروبيين الذين يرون في ليبيا وأزمتها وتعقيداتها مسألة أمن قومي لهم من أوجه عديدة. ولعل ما يوضح ذلك ما كشفت عنه وكالة نوفا الإيطالية، عن تعهدات من جانب حفتر بمنح قاعدة عسكرية بحرية في مدينة طبرق لروسيا، واعتبرت ذلك مقلقا بالنسبة لإيطاليا.

- في ظل تتزايد المخاوف المصرية بشأن إمكانية خروج الأوضاع في ليبيا عن السيطرة أمنيا وعسكريا، تحركت مصر على محورين: الأول أمني، تمثل في تفقد رئيس أركان قواتها المسلحة إجراءات التأمين على الحدود مع ليبيا. والثاني سياسي، من خلال عقد اجتماعات تشاورية في القاهرة بين ممثلين عن مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة.

ثانياً: المؤشر الاقتصادي والتجاري

يتناول هذا المحور التطورات الاقتصادية، مع التركيز فقط على الملفات التي ترتبط بشكل وثيق بالأمن القومي الليبي، وهي ثلاث ملفات رئيسية: أولاً، الاستثمارات المحلية والأجنبية والتبادلات التجارية بين ليبيا ودول العالم. ثانياً، المؤسسة الوطنية للنفط، وما يرتبط بها من

تطورات تتعلق بقطاعي النفط والغاز. وأخيراً، المصرف المركزي، لما يمثله من أهمية مركزية بالنسبة للسياسات المالية والاقتصادية للدولة الليبية.

1. الاستثمارات والتبادلات التجارية

تطورات التعاون الاقتصادي والتجاري بين ليبيا والعالم الخارجي

أولاً، مع مصر، تسعى الحكومة المصرية لبدء تنفيذ مشروع الطريق البري مع ليبيا وتشاد، بهدف تعزيز حركة التبادل التجاري، والتكامل الاقتصادي بين الدول الثلاث. وناقش نائب رئيس الوزراء المصري ووزير النقل والصناعة " كامل الوزير " مع الرئيس التشادي " محمد إدريس ديبي "، في 18 فبراير 2025، إجراءات تنفيذ المشروع، مؤكداً أن بلاده تولي أهمية كبيرة لتنفيذ الربط البري مع ليبيا وتشاد. وينقسم المشروع إلى ثلاثة قطاعات، وفق إفادة لوزارة النقل المصرية، ينطلق القطاع الأول من داخل مصر بطول 400 كيلومتر، والقطاع الثاني، سيكون داخل الأراضي الليبية بطول 390 كيلومتراً، فيما سيكون القطاع الثالث داخل الحدود التشادية بطول 930 كيلومتراً.

ثانياً، مع قطر، أعلنت حكومة الوحدة الوطنية عن توقيع وزارة المواصلات والمؤسسة الليبية للاستثمار مذكرة تفاهم مع شركة "أوربكان" القطرية، لإعداد الدراسات الخاصة بمشروع تطوير مطار طرابلس الدولي وفق رؤية استثمارية. وجرت مراسم التوقيع على هامش جولة تفقدية قام بها رئيس الحكومة "عبد الحميد الدبيبة" لأعمال تنفيذ المحطة الأولى بمطار طرابلس الدولي، بحضور وزير المواصلات "محمد الشهوبي" ورئيس المؤسسة الليبية للاستثمار "محمود علي" والسفير القطري لدى ليبيا "خالد الدوسري"، إلى جانب عدد من المهندسين والمسؤولين من الجانبين الليبي والقطري. وتهدف المذكرة إلى تطوير البنية التحتية لقطاع الطيران ورفع القدرة الاستيعابية للمطار وتحسين الخدمات المقدمة للمسافرين، حتى يتماشى المطار مع المعايير الدولية ويلبي احتياجات النمو المتوقع في حركة الطيران.

وفي سياق آخر، أعلن الشهوبي استئناف الرحلات الجوية المباشرة بين ليبيا وقطر، بداية من أكتوبر القادم. جاء ذلك خلال لقاء جمع الدبيبة وأمير دولة قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، في الدوحة. وأوضح الشهوبي أن هذا القرار يأتي تتويجا لاتفاقية سابقة وقعت بين وزارتي المواصلات ومصلحتي الطيران المدني في البلدين. كما اكد الشهوبي، استمرار جهود الوزارة في تطوير قطاع الطيران وتعزيز جاهزية المطارات الليبية لاستضافة الرحلات الدولية، بما يسهم في تسهيل حركة المسافرين وتعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية بين ليبيا وقطر.

ثالثاً، تركيا، اجتمع مدير صندوق التنمية وإعادة الإعمار "بلقاسم حفتر" مع السفير التركي لدى ليبيا "غوفين بيجيتش"، في 21 فبراير، وناقشا قضايا متعلقة بمشاريع الإعمار والتطوير في البلاد. وفي النصف الأول من يناير الماضي، زار السفير التركي المنطقة الشرقية، والتقى رئيس مجلس النواب " عقيلة صالح" ورئيس المجلس التسييري لبلدية بنغازي ووزير الطيران المدني بالحكومة المكلفة من مجلس النواب "هشام أبوشكيوات"، والأمين العام للقيادة العامة الفريق " خيري التميمي "، لبحث ملفات التعاون الاقتصادية مع بلاده.

وفي سياق آخر، كشف مجلس المصدرين الأتراك أن ليبيا استوردت سلعا من تركيا بقيمة 186.5 مليون دولار خلال شهر يناير الماضي، وهي من دول شمال أفريقيا التي تستحوذ على أكبر حصة من صادرات تركيا للقارة السمراء والتي بلغت 1.5 مليار دولار، في حين شكلت الصادرات إلى دول شمال إفريقيا 67% من إجمالي الصادرات التركية إلى القارة السمراء، بواقع مليار دولار. ومن بين دول شمال أفريقيا، برزت مصر كأكبر مستورد للصادرات التركية بقيمة 256.3 مليون دولار. وحل المغرب في المركز الثاني بواقع 225.3 مليون دولار، تلته ليبيا بـ186.5 مليون دولار. وخلال لقاء عقد بالعاصمة طرابلس، في 26 فبراير، بحث وزير الثروة البحرية بحكومة الوحدة الوطنية " عادل محمد سلطان " مع سفير تركيا لدى ليبيا، تبادل الخبرات لدعم صناعة السفن وتطوير البنية التحتية البحرية. وعلى وجه الخصوص، تطرق اللقاء إلى التعاون في مجال

الزراعة المائية وتطوير استزراع الأحياء البحرية، بالإضافة إلى برامج التدريب والتكوين لبناء القدرات وتبادل الخبرات.

رابعاً، فرنسا، نشرت وزارة الاقتصاد الفرنسية نتائج التجارة الخارجية لعام 2024 مع دول شمال أفريقيا، حيث سجل التبادل التجاري بين ليبيا وفرنسا انخفاضا في واردات المحروقات، بينما ظلت الصادرات الفرنسية إلى البلاد عند مستوى متواضع، حيث لم تتجاوز 300 مليون يورو. وبينما تحتل ليبيا المركز الثامن من حيث الشركاء الرئيسيين لفرنسا في أفريقيا، حيث قدرت قيمة التبادل بينهما بـ2.3 مليار يورو، يظل المغرب الشريك التجاري الأول لفرنسا في أفريقيا بقيمة 14.8 مليار يورو، تليه الجزائر 11 مليار يورو، وتونس 8.5 مليار يورو. كما تعتبر ليبيا المورد الخامس لفرنسا في أفريقيا (مليارا يورو من الواردات في العام 2024)، خاصة فيما يتعلق بتوريد المواد الطاقوية، في وقت لا تزال فيه الصادرات الفرنسية إلى ليبيا منخفضة (299 مليون يورو).

خامساً، روسيا، وقع الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة مذكرة تفاهم مع رابطة رجال الأعمال الروس، على هامش منتدى اقتصادي في بنغازي، في 22 فبراير. وقد شهدت بنغازي، انطلاق فعاليات المنتدى الاقتصادي الليبي – الروسي تحت إشراف وزارة الخارجية في الحكومة المكلفة من مجلس النواب، وبالشراكة مع الاتحاد العام لغرف التجارة وغرفة تجارة بنغازي.

ويهدف المنتدى إلى استعراض وبحث عدد من القضايا ذات الأولوية، على غرار تنويع مصادر الدخل ودعم القطاعين العام والخاص. حضر مراسم الافتتاح عدد من رجال الأعمال ومسؤولي عدد من الشركات والمؤسسات من روسيا، وذلك لخلق شراكات جديدة، وتعزيز التعاون بين الجانبين الليبي والروسي. كما شارك ممثلون لوزارة الاقتصاد وهيئة تشجيع الاستثمار ووزارة التعليم التقني ورابطة غرفة التجارة والصناعة في بنغازي، ورابطة رجال الأعمال بروسيا ومجموعة من رجال الأعمال الليبيين عدد من ممثلي الشركات الروسية.

المنطقة الاقتصادية (توباكت) ترد على مخاوف أهالي تاورغاء بشأن الأراضي

أكد مجلس إدارة المنطقة الاقتصادية الخاصة توباكت، أن القرار الصادر بشأن إنشاء المنطقة الخاصة يستهدف تنمية واستثمار الأراضي الفضاء، موضحا أن معظمها أراض برية غير مأهولة، وهي ما بين أسباخ وأراض فضاء ومحاجر تحتوي على مواد خام. وأضاف المجلس في بيان له، أن ذلك يجعلها مؤهلة لتطوير مشاريع اقتصادية وتنموية تعود بالنفع على المنطقة وسكانها، بناء على دراسات مركز البحوث الصناعية، وفق المجلس.

وأكد المجلس أن قرار مجلس الوزراء هو قرار رسم الحدود الإدارية والتسمية، وأما المنطقة والاختصاصات فقد حددت وفق أحكام القانون رقم 14 لسنة 2010. وأشار مجلس إدارة المنطقة إلى أن المجلس المحلي تاورغاء كان على علم مسبق بالقرار، لافتا إلى أن رئيس المجلس المحلي عضو في مجلس إدارة المنطقة الاقتصادية الخاصة، وهو ما يعكس وجود تنسيق مسبق واطلاع مباشر على مراحل إعداد القرار.

كما ذكر المجلس أن المنطقة الاقتصادية الخاصة لم تستول على أي أرض مملوكة للأفراد، ولم يتم تنفيذ أي إجراء يمس بحقوق الملكية الخاصة. وأوضح المجلس أن القانون رقم 14 لسنة 2010، الذي يمثل الأساس القانوني لإنشاء المنطقة، ينص بوضوح على تعويض أي طرف متضرر في حال استخدام أراضٍ مملوكة له. كما أشار المجلس إلى أن حدود المنطقة الاقتصادية الخاصة لا تشمل مدينة تاورغاء، بل تبدأ بعد منطقة المدينة، وتمتد إلى المناطق الفضاء الواقعة بعد ما يعرف بالمكب بالقرب من كوبري السدادة، وهي أراضٍ شاسعة ذات طابع صحراوي، تشمل المحمية الطبيعية المملوكة للدولة وفقا لصحيح القانون.

وكانت مصادر من مدينة تاورغاء قد تحدثت أن قرار حكومة الوحدة الوطنية بخصوص إنشاء منطقة حرة ذات طبيعة خاصة، قد أخذ جزءا كبيرا من أراضي المدينة، إضافة إلى تجاهل المواطنين والمجلس المحلي دون إبلاغهم بالقرار ولا الجلوس معهم. وكان مجلس الوزراء بحكومة الوحدة الوطنية أصدر قرارا بإنشاء منطقة استثمار حرة ذات طبيعة خاصة، تحت مسمى (المنطقة الاقتصادية الخاصة توباكت) لتكون لها الشخصية الاعتبارية والذمة المالية وتطبق بشأنها أحكام القانون رقم (14) لسنة 2010، وفق ما جاء في نصّ القرار. ووفق قرار حكومة الوحدة، فإن حدود المنطقة المنشأة تكون من الحدود الإدارية للفرع البلدي بوقرين شرقا والفرع البلدي قصر أحمد ومنطقة تاورغاء غربا ويحدها الشريط الساحلي شمالا والطريق الساحلي جنوبا.

2. المؤسسة الوطنية للنفط

رويترز: شركة نفطية تابعة للقيادة العامة تصدر خاما بقيمة 600 مليون دولار

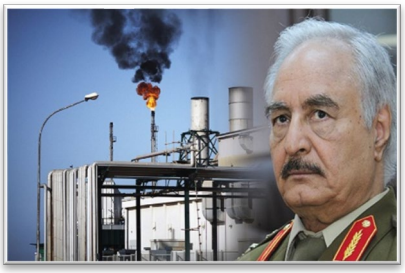

كشفت وكالة رويترز عن تصدير شركة ليبية لها ارتباط مباشر بخليفة حفتر، تحمل اسم "أركنو"، نفطا خاما بقيمة 600 مليون دولار منذ مايو من العام 2024. وقالت الوكالة نقلا عن خبراء في الأمم المتحدة وسجلات شحن، إن تصدير الحمولة يمثل نهاية احتكار المؤسسة الوطنية للنفط لصادرات الخام.

كما أشارت الوكالة إلى أن إيرادات تصدير النفط عن طريق أركنو تُحول بعيدا عن مصرف ليبيا المركزي. وكان تقرير فريق الخبراء التابع للأمم المتحدة، قد كشف عن إبرام الشركة التي يسيطر عليها بشكل غير مباشر، صدام حفتر، اتفاقات مع مؤسسة النفط صدر عبرها 6 ملايين برميل من النفط الخام بإجمالي يقدر بـ436 مليون دولار أمريكي.

ووفقا للتقرير فقد زادت إيرادات التشكيلات المسلحة بشكل كبير من تهريب الديزل، عن طريق استخدام الشركة العامة للكهرباء والمرافق الموجودة في ميناء القديم في بنغازي والتأثير على مؤسسة النفط وشركة البريقة. كما لفت التقرير إلى أن إعادة هيكلة مؤسسة النفط الداخلية سهلت من حصول التشكيلات المسلحة على اتفاقات مربحة لتقديم الخدمات، وسمحت لها باستيراد كميات كبيرة من فائض الديزل إلى ليبيا، وإعادة تصديرها بشكل غير مشروع. وقدر حجم الصادرات وفقا للتقرير بنحو 1.125 مليون طن من الديزل منذ مارس 2022، آخرها تصدير 450 ألف طن خلال 185 عملية غير مشروعة. وتأسست شركة أركنو عام 2023، وهي أول شركة ليبية خاصة تصدر شحنات نفط تتبع بشكل مباشر "القيادة العامة".

ليبيا ونيجيريا عملاقا الصناعة البترولية يتنافسان على الصدارة الأفريقية

انتزعت نيجيريا المرتبة الأولى من ليبيا في مجال الإنتاج اليومي من النفط الخام بتجاوزه 1.416 مليون برميل، فيما حافظت الأخيرة على مركزها كأول دولة أفريقية من حيث الاحتياطي الخام غير المستغل. وينافس الإنتاج النيجيري من النفط ليبيا التي تمكنت من رفعه إلى مستوى قياسي مطلع العام الجاري؛ إذ كشف وزير الدولة للبترول "هاينكن لوكبوبوري"، في تصريحات له، في 24 فبراير 2025، إمكان تحقيق هدف بلاده بإنتاج 2.06 مليون برميل يوميًا من النفط الخام خلال العام 2025، استنادًا إلى ما تستثمره في مجال تأمين القطاع من السرقة وتخريب المنشآت.

وحافظت نيجيريا على مكانتها كأكبر منتج للنفط في أفريقيا، بإنتاج ملحوظ بلغ 1.495 مليون برميل من الخام يوميًا في يناير 2025، ما جعلها القوة المهيمنة في صناعة المحروقات في القارة. وشهد إنتاج النفط الليبي زيادة ملحوظة في شهر يناير الماضي؛ إذ سجل ارتفاعا بنسبة 19% مقارنة بالمتوسط السنوي الفعلي للعام الماضي 2024.

وتملك ليبيا أكثر من 48.36 مليار برميل من النفط المثبت، كأكبر احتياطي نفطي في القارة السوداء والتاسعة عالميًا، ومع أن أغلب نفطها يأتي من حقول في حوض سرت، فقد ظلت ليبيا لفترة طويلة واحدة من أكبر المنتجين. وتعد نيجيريا، أكبر منتج للنفط في أفريقيا باحتياطيات نفطية مؤكدة تبلغ نحو 37.89 مليار برميل. تليهما الجزائر باحتياطيات نفطية تزيد على 12.20 مليار برميل. وفي المرتبة الرابعة أنغولا حيث يبلغ احتياطيها أكثر من 7.78 مليار برميل. وخامسًا جنوب السودان باحتياطات تبلغ 3.75 مليار برميل. سادسًا مصر باحتياطي بنحو 3.30 مليار برميل. أما جمهورية الكونغو فتبلغ احتياطيات النفط المؤكدة بها حوالي 2.88 مليار برميل. وأخيراً، أوغندا تقدر احتياطيات النفط المؤكدة بها بنحو 2.50 مليار برميل، ثم الجابون بأكثر من ملياري برميل وتشاد 1.50 مليار برميل.

3. المصرف المركزي

المركزي: 82.6% ارتفاعا في أرباح المصارف الليبية خلال 2024

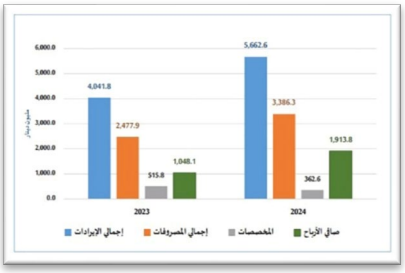

أعلن مصرف ليبيا المركزي، زيادة أرباح المصارف الليبية بنسبة 82.6%، لتسجل 1.9 مليار دينار بنهاية العام 2024، مقارنة بـ1.05 مليار دينار بنهاية العام 2023. جاء ذلك في تقرير صادر عن إدارة البحوث والإحصاء بمصرف ليبيا المركزي، عن المؤشرات المالية للمصارف خلال العام 2024. وبحسب التقرير، فقد سجلت نسبة هامش الفائدة إلى إجمالي الدخل خلال العام 2024 نحو 16.6%، حيث سجلت هذه النسبة شبه استقرار خلال الأعوام الأخيرة، بحسب المصرف المركزي، الذي أشار إلى أن ذلك يعكس حجم الأرباح المحققة من النشاط الرئيسي للمصارف.

وأضاف أن المصارف مجتمعة حققت إيرادات من العمولات من خدمات المرابحة والتي بلغت نحو 413.6 مليون دينار، بالإضافة إلى الفوائد على الأرصدة والودائع لدى المصارف المراسلة بالخارج والتي حققت إيرادات بنحو 161.4 مليون دينار. وأشار التقرير إلى أن نسبة المصروفات

إلى إجمالي الإيرادات بلغت نحو 59.8% خلال العام 2024، مقارنة بـ61.3% بنهاية العام 2023. وبلغ عدد المصارف التي شملها التقرير 21 مصرفا، بالإضافة إلى وحدة الدينار الليبي بالمصرف الخارجي، وهي تزاول نشاطها في 672 فرعا ووكالة.

بعد إغلاق 6 سنوات. الاتفاق على إعادة افتتاح مكتب البنك الدولي في طرابلس

بحث رئيس حكومة الوحدة الوطنية "عبد الحميد الدبيبة" مع نائب رئيس مجموعة البنك الدولي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا "عصمان ديون"، تطوير الخدمات الحكومية وتعزيز الاستقرار الاقتصادي. ووفق حكومة الوحدة، فقد اتفق الطرفان خلال اللقاء، على إعادة افتتاح مكتب البنك الدولي في طرابلس، بعد إغلاق دام نحو 6 سنوات منذ عام 2019.

كما جرى التفاهم على تنفيذ حزمة من المبادرات بدعم تقني واستشاري من البنك الدولي، وتشمل تعزيز الشفافية والإفصاح ودعم التحول الرقمي وتحسين الأداء المؤسسي، بما يسهم في تطوير الخدمات الحكومية وتعزيز الاستقرار الاقتصادي، بحسب الحكومة. وحضر الاجتماع من الجانب الليبي وزير المالية ورئيس الفريق التنفيذي لمبادرات الرئيس والمشروعات الاستراتيجية، ومن جانب البنك الدولي مدير إدارة المغرب العربي ومالطا ومدير إدارة المغرب العربي بمؤسسة التمويل الدولية والممثل المقيم لمجموعة البنك الدولي في ليبيا والممثل المقيم لمؤسسة التمويل الدولية في ليبيا وتونس

.

المؤشرات الاقتصادية والتجارية خلال النصف الثاني من شهر فبراير 2025:

- شملت تطورات التعاون التجاري والاقتصادي بين ليبيا والعالم الخارجي في هذه الفترة كل من مصر وقطر وتركيا وروسيا. بالنسبة لمصر، فقد بدأت في تنفيذ مشروع الطريق البري مع ليبيا وتشاد، بهدف تعزيز حركة التبادل التجاري والتكامل الاقتصادي بين الدول الثلاث. أما قطر، فأعلنت حكومة الوحدة الوطنية عن توقيع مذكرة تفاهم مع شركة أوربكان القطرية، لإعداد الدراسات الخاصة بمشروع تطوير مطار طرابلس الدولي، كما أعلن الشهوبي استئناف الرحلات الجوية المباشرة بين ليبيا وقطر بداية من أكتوبر القادم.

وبالنسبة لتركيا، اجتمع بلقاسم حفتر مع السفير التركي للتباحث حول مشاريع الإعمار والتطوير في البلاد، كما بحث وزير الثروة البحرية بحكومة الدبيبة مع السفير التركي تبادل الخبرات لدعم صناعة السفن وتطوير البنية التحتية البحرية. وأخيراً، روسيا، فقد وقع الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة مذكرة تفاهم مع رابطة رجال الأعمال الروس، على هامش منتدى اقتصادي في بنغازي. ويلاحظ أن الدول الأربعة التي انخرطت في هذه الفترة مع ليبيا في جوانب تجارية واقتصادية، هي من الدول الفاعلة في الملف الليبي على المستوى السياسي والأمني؛ وكلا المستويين السياسي والاقتصادي لا يمكن فصلهما عن بعضهما البعض. كما يلاحظ أن السفير التركي التقى بمسؤولين عن الشرق والغرب على حد سواء، وهو يشير لطبيعة التموضع الجديد الذي رسخته تركيا في ليبيا منذ وقف إطلاق النار في 2020.

- تحتل ليبيا المرتبة الثانية إفريقياً من حيث حجم الإنتاج النفطي اليومي، والمرتبة الأولى من حيث احتياطيات الخام الغير مستغل. هذه المعطيات من

الطبيعي أن تنعكس إيجاباً على الحالة العامة للاقتصادي الليبي، وهو ما لم يحدث، وذلك بالنظر لتأثير الانقسام السياسي في البلاد وتغول ظاهرة التشكيلات المسلحة على المشهد الليبي. ولعل آخر مظاهرها، الحديث المتصاعد عن شركة أركنو التي يسيطر عليها بشكل غير مباشر صدام حفتر، وقد صدرت نفطا خاما بقيمة 600 مليون دولار منذ مايو 2024، وهو يمثل نهاية احتكار المؤسسة الوطنية للنفط لصادرات الخام. والأخطر أن إيرادات تصدير النفط عن طريق أركنو تُحول بعيدا عن مصرف ليبيا المركزي.

- اتفاق الدبيبة مع نائب رئيس مجموعة البنك الدولي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، على إعادة افتتاح مكتب البنك الدولي في طرابلس، بعد إغلاق دام نحو 6 سنوات منذ عام 2019، هو امتداد لسلسة إعادة فتح العديد من المؤسسات الإقليمية والدولية مكاتبها في ليبيا، بعد توقف سنوات عن العمل من ليبيا، كان آخرها مكتب الاتحاد الأفريقي. المفارقة أنها تأتي في لحظة تصاعد لعدم الاستقرار الأمني والسياسي في البلاد، فهل هذا يعكس تفاؤل هذه المؤسسات بالمستقبل المنظور للدولة الليبية؟

ثالثاً: المؤشر السياسي الداخلي

يتناول هذا المحور التطورات السياسية الداخلية، وتشمل الاحتجاجات الشعبية وما يرتبط بها من مطالب، وطريقة تعاطي السلطات معها. فضلاً عن اللقاءات الهامة بين المؤسسات السياسية الرسمية وغير الرسمية داخل ليبيا، وما تصدر عنها من قرارات وتصريحات. وأخيراً ملف الصراع بين المنطقتين الشرقية والغربية، وما يرتبط بذلك من جهود لتسوية الصراع، بما في ذلك إجراء الانتخابات وتشكيل الحكومة.

1. القرارات واللقاءات والتصريحات الرسمية

حكومة الوحدة تطالب بفتح تحقيق في حادثة الاعتداء على العلم الأمازيغي

عبرت حكومة الوحدة الوطنية عن استنكارها لحادثة الاعتداء على العلم الأمازيغي، مطالبة باتخاذ الإجراءات اللازمة في حق المتورطين. وبحسب بيان للحكومة، فقد أصدرت تعليماتها الفورية للقبض على المتسببين ومعاقبتهم، لما يمثله الفعل من إهانة لليبيين ولإثارة الفتنة بين الشعب المتماسك. وأكدت الحكومة في بيانها احترامها للراية الأمازيغية باعتبارها جزءا أصيلا من الهوية الليبية، والتي حرصت على إبرازه في مختلف المناسبات الوطنية. كما عبرت الحكومة عن رفضها القاطع لأي محاولات لإثارة الفتنة بين الليبيين، ومشددة على أن ليبيا ستظل وطنا للجميع قائما على أساس الوحدة والاحترام المتبادل.

واستنكر المجلس البلدي لبلدية زوارة الاعتداء على علم الهوية الأمازيغية، واصفا إياه بالخطوة الخطيرة والاستفزازية. وقال المجلس في بيان له، إن هذا الفعل يستهدف طمس هوية أصيلة، وزرع الفتنة بين أبناء الوطن، مشيرا إلى أن هذا التصرف مشين ويعكس عقلية عنصرية مقيتة، مؤكدا أنه فعل مرفوض ولا يمكن السكوت عليه بأي حال من الأحوال، أو يُسمح له بالتمدد أو التأثير في النسيج الاجتماعي، وفق البيان. وتداولت مواقع التواصل الاجتماعي مجموعة يضعون علم الأمازيغ على الطريق بإحدى مناطق العاصمة ويجبرون السيارات على المرور فوقه. كما طالب متظاهرون من أمازيغ ليبيا، الدبيبة، بإقالة وزير الداخلية "عماد الطرابلسي" وشقيقه رئيس جهاز الأمن العام "عبد الله الطرابلسي"، وتحميلهما مسؤولية الحادث.

الحرائق تلتهم بيوت الأصابعة وتحقيقات لكشف الأسباب

قال عميد بلدية الأصابعة "عماد المقطوف"، إن منازل الأهالي تتعرض لاحتراق مجهول وذلك لليوم السادس على التوالي، منذ 20 فبراير 2025. وقال إن المنازل المحترقة تجاوزت 30 مسكنا، مفيدا بتسجيل حالات احتراق واختناق، وبأن بعض البيوت احترقت للمرة الثالثة على التوالي. وأضاف أن الحرائق امتدت في عدة أحياء بالمدينة، وفي بعض الأوقات نشبت الحرائق في عدة منازل في وقت واحد، وفق قوله. في هذا السياق، شدد رئيس حكومة الوحدة "عبد الحميد الدبيبة"، على ضرورة تعزيز جهود الفرق المختصة التي باشرت عملها منذ اللحظات الأولى للحادثة، والتأكيد على استكمال التحقيقات للكشف عن أسباب الحريق وضمان سرعة الاستجابة للموقف. واكد الدبيبة، على أهمية الوقوف ميدانيًا على الأوضاع، مع اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان سلامة المواطنين والحد من الأضرار. في الشأن نفسه، وجه وزير الداخلية بحكومة الوحدة "عماد الطرابلسي"، جهاز المباحث الجنائية إلى فتح تحقيق عاجل لكشف أسباب الحادثة.

2. الصراع بين الشرق والغرب وجهود التسوية

انتهاء مرحلة تسجيل مرشحي الجولة الثانية من الانتخابات البلدية

أعلنت المفوضية الوطنية العليا للانتخابات، في 22 فبراير 2025، انتهاء مرحلة تسجيل المرشحين للمرحلة الثانية من الانتخابات البلدية، وفتح باب التسجيل للناخبين. وبلغ عدد المرشحين وفق نظامي القائمة والفردي 4961 شخصًا، يتنافسون على 62 مجلسا بلديا تستهدفها الدورة الثانية من الانتخابات البلدية، حسب قرار مجلس المفوضية رقم 2 لسنة 2025، وفق بيان صادر عن المفوضية. وأكدت المفوضية أن هذه المرحلة شهدت "إقبالاً ملحوظًا" تماشى مع توقعاتها،

واعتبرته انعكاسًا لـ"تمسك الليبيين بأن يكون لهم نظام حضاري يقوم على اختيار الشعب من يتولى المسؤولية ويحمل الأمانة".

وتحدثت المفوضية عن تحديات واجهت هذه المرحلة من الانتخابات البلدية، أبرزها التهديدات الأمنية المحدودة التي أصبحت سمة ترافق العملية الانتخابية في جميع مراحلها وعلى اختلاف مستوياتها، وفق تعبيرها. وأبرزت المفوضية استخدام الطعون القضائية وسيلة لإحباط الانتخابات، وقالت: "الطعون انهالت من كل حدب وصوب في محاولات بائسة من قِبل أصحاب المصالح الضيقة التي ترى في الانتخابات تهديدًا لمصالحها"، مستشهدة بقرارها إلغاء انتخاب مجلس بلدي الجديدة للمرة الثانية. ولفتت إلى أن هذا يعتبر "نموذجًا حياً لمثل هؤلاء الذين حجبوا أصوات مواطنيهم وصادروا حقوقهم التي كفلها القانون، لكن لن يتردد مجلس المفوضية في ملاحقتهم وغيرهم قضائيًا، حتى تكون للعدالة كلمة تنصف بها حق مواطني البلدية في اختيار من يمثلهم في مجلسهم البلدي".

وفي 16 من نوفمبر الماضي، أجريت انتخابات المجموعة الأولى في 58 بلدية، شهدت إقبالاً كبيراً بلغ 74 في المائة من إجمالي عدد من يحق لهم التصويت، بحسب بيانات المفوضية الوطنية العليا للانتخابات. ومن المقرر أن تُجرى انتخابات المرحلة الثانية في 63 بلدية، منها 41 بلدية في المنطقة الغربية و13 بلدية بالمنطقة الشرقية إضافة إلى 9 بلديات في المنطقة الجنوبية، حسب قرار صادر عن المفوضية.

وتتحكم ولاءات عسكرية وسياسية وقبلية في جانب كبير من المشهد الانتخابي للجولة الثانية للاقتراع المحلي في عموم ليبيا، والتي لم يحدد موعد إجرائها بعد. وتتراوح هذه الولاءات، حسب نشطاء ومحللين سياسيين، بين نفوذ التشكيلات العسكرية والقبائل الليبية، وهي خريطة اتضحت أحد شواهدها في العاصمة طرابلس، إثر اتهامات وجهتها قبيلة أولاد صالح في بلدية العزيزية إلى " اللواء 55 " التي يقودها "بشير الضاوي"، بتهديد الراغبين في

الترشح على قائمة "السلام"، واحتجازهم في مقار عسكرية. تجدر الإشارة إلى أن سباق النفوذ لم يظهر في المرحلة الأولى للانتخابات البلدية في نوفمبر الماضي، أخذاً في الاعتبار صغر حجم هذه البلديات، ومحدودية التأثيرات السياسية والعسكرية على ناخبيها، وفق المحلل السياسي الليبي "محمد امطيريد".

الحديث عن الولاءات والتهديدات في الانتخابات البلدية مرشح للتكرار في مناطق أخرى بالعاصمة طرابلس، حيث يتغول نفوذ التشكيلات في ثلاث مناطق رئيسة، هي بلدية أبو سليم الواقعة ضمن نفوذ غنيوة الكيكلي آمر " جهاز دعم الاستقرار "، فيما تتكرس سيطرة قائد " جهاز الردع " عبد الرؤوف كارة في منطقة سوق الجمعة، و"اللواء 444" برئاسة اللواء " محمود حمزة " في عين زارة.

وهنا تنعكس الاستقطابات العسكرية على المشهد الانتخابي، والتي ظهرت مؤشراتها في العزيزية أيضاً، وهي بحسب الناشط "محمد قشوط"، ترجمة عملية لرغبه كل طرف في السيطرة على البلديات، تمهيداً للمرحلة السياسية القادمة، والاستفادة المادية من عقود ومشاريع في تلك البلديات، حسب تعبيره.

في شرق ليبيا ليس الوضع أفضل حالاً، إذ تبدو سيطرة الحكومة المكلفة من مجلس النواب واضحة على المشهد الانتخابي، وفق " أشريف عبد الله " مدير المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية، الذي لم يستبعد تعيين مجالس تسييريه بقادة عسكريين، إذا جاءت النتائج عكس رغبة " القيادة العامة "، بحسب قوله. وسبق أن قررت حكومة حماد إيقاف المجلس المنتخب لبلدية هراوة (شرق سرت) في يناير الماضي، بعد أدائه اليمين القانونية أمام خصمها في حكومة الوحدة الوطنية بغرب ليبيا.

بموازاة ذلك، من المتوقع أن تسجل المكونات القبلية حضوراً مهماً في مشهد الاقتراع البلدي في شرق ليبيا، حسب تقدير المحلل السياسي الليبي امطيريد، مشيراً إلى خصوصية بنغازي،

التي تتنوع قوائمها بين قبائل الحضر والبدو، وهو ما ينطبق على درنة أيضاً، فيما تهيمن قبائل بعينها على مدن مثل طبرق والبيضاء، حسب تقديرات امطيريد. وبدأت تبرز أسماء قوائم انتخابية، مثل " الشفاء " و" دار السلام" في مدينة طبرق، بالتوازي مع مشاورات انتخابية أجراها أبناء قبيلة العبيدات "بيت مريم"، خلال اجتماع هذا الشهر، في ظل تنافس تاريخي مع قبيلة القطعان. ويخشى متابعون من إعادة تكرار ما وصفت بأنها "توترات قبلية" في شرق ليبيا، واكبت الجولة الأولى، ومنها على سبيل المثال مدينة أجدابيا، التي شهدت احتقاناً عقب فوز قائمة تابعة لقبيلة الزوية على أخرى تابعة لقبيلة المغاربة، علماً بأن الأولى تحظى بدعم واضح من جانب " القيادة العامة ".

أما في الجنوب الليبي، ورغم السيطرة الأمنية من جانب قوات الشرق الليبي، فربما تنعكس النزاعات القبلية على المشهد الانتخابي، خصوصاً بين أولاد سليمان والتبو والمقارحة. وفي هذا السياق، يقول المحلل الليبي امطيريد: " كل قبيلة تحظى بنفوذ في مناطق بعينها، وبعضها يفرض وجوده بالقوة للسيطرة على البلدية ".

في جانب آخر من خريطة الولاءات في الانتخابات البلدية، يبدو أن أنصار النظام السابق هم أبرز المستفيدين، وفق أشريف عبد الله، الذي قال إن الانتخابات البلدية فرصة ذهبية لأنصار سيف الإسلام، إذ تتيح لهم العودة للحياة السياسية ومنظومة الدولة، والقدرة على التواصل المباشر مع الليبيين، بعد أكثر من 14 عاماً من ثورة فبراير.

في المقابل، فإن استقطابات المشهد الانتخابي البلدي في ليبيا ينظر لها المحلل السياسي الليبي " محمد محفوظ "، من زاوية إيجابية، واصفاً اهتمام الأطراف بالمشاركة السياسية في البلديات بأنه إنجاز بدل الحديث عن تكليفات وتعيينات غير شرعية، بل عده دليلاً على استمرار الإيمان بصندوق الاقتراع كوسيلة لحل الأزمة.

جولة للمبعوث الأمريكي في طرابلس تثير حفيظة النويري

قام المبعوث الخاص للولايات المتحدة إلى ليبيا "ريتشارد نورلاند"، بجولة مكثفة في طرابلس تضمنت سلسلة لقاءات رفيعة المستوى مع قادة سياسيين، بهدف تأكيد دعم الولايات المتحدة للعملية السياسية التي تسيرها الأمم المتحدة، وتعزيز التعاون الاقتصادي والأمني بين البلدين.

وشملت لقاءات نورلاند كلا من: رئيس المجلس الرئاسي "محمد المنفي" ورئيس حكومة الوحدة الوطنية "عبد الحميد الدبيبة" ومحافظ مصرف ليبيا المركزي "الصديق الكبير" ورئيس ديوان المحاسبة "خالد شكشك" ووزير الخارجية "الطاهر الباعور" ورئيس المؤسسة الوطنية للنفط "مسعود سليمان"، كما أجرى اتصالا هاتفيا مع رئيس مجلس النواب "عقيلة صالح".

وخلال لقاءاته، شدد نورلاند على أهمية تحقيق توافق بين الفاعلين الرئيسيين الليبيين بشأن ميزانية موحدة، ودعم استقلالية ونزاهة المؤسسات السيادية " مصرف ليبيا المركزي والمؤسسة الوطنية للنفط"، معربا عن دعم واشنطن لديوان المحاسبة في تعزيز الشفافية والمساءلة والحكم الرشيد في ليبيا.

وفيما يتعلق بالعملية السياسية، أكد نورلاند دعم الولايات المتحدة للجهود التي تبذلها المبعوثة الأممية "هانا تيتيه"، لتحقيق تقدم في المفاوضات الشاملة لتشكيل حكومة واحدة قادرة على إجراء الانتخابات. كما أعرب نورلاند عن قلق الولايات المتحدة المشترك بشأن محاولة اغتيال وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء في حكومة الوحدة " عادل جمعة "، متمنيا له الشفاء العاجل.

وفي سياق متصل، شدد النائب الأول لرئيس مجلس النواب "فوزي النويري"، على ضرورة احترام سيادة الدولة الليبية ومؤسساتها الوطنية، وعدم السماح بأي تدخل خارجي في شؤونها الداخلية، بحسب وصفه. وقال النويري في بيان له، إن لقاء أي سفير أجنبي بمسؤولي

المؤسسات السيادية، خارج الأطر الدبلوماسية المتعارف عليها، يثير تساؤلات جدية حول دوافعه وانعكاساته، مؤكدا أنه أمر غير مقبول ويمثل تجاوزا للأعراف الدبلوماسية وتدخلا في الشأن الداخلي الليبي، وفق قوله.

إعادة تشكيل الحكومة.. أبرز بنود اتفاق مجلسي النواب والدولة بالقاهرة

بحث لقاء تشاوري موسع، جمع أعضاء من مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة، بالعاصمة المصرية القاهرة، في 23 فبراير 2025، سبل الدفع بالعملية السياسية نحو حل شامل، ينهي الانقسام المؤسسي ويفضي إلى إجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية، بحسب البيان الختامي للاجتماع.

وبحسب البيان، فقد شارك في اللقاء 96 عضوا من مجلس النواب و73 عضوا من المجلس الأعلى للدولة، وأسفر عنه اتفاق على أن العملية السياسية يجب أن تبقى مملوكة بالكامل لليبيين عبر مؤسساتهم الرسمية، مع استمرار التواصل واللقاءات المشتركة بين المجلسين. كما أوضح البيان أن المجتمعين اتفقوا على تفعيل مخرجات اللقاء الثلاثي الذي عقد في القاهرة برعاية جامعة الدول العربية في مارس 2024، والذي يركز على إعادة تشكيل السلطة التنفيذية.

وأكد المشاركون على أهمية دور البعثة الأممية، مع التشديد على ضرورة بقائه في الإطار المحدد بقرار إنشائها، والمتمثل في دعم المؤسسات الليبية وفقا للاتفاق السياسي. كما أعرب المجتمعون عن دعمهم لحق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة ورفض العدوان عليه، وتأييدهم للموقف المصري والعربي الرافض لتهجيره، ودعوا الجامعة العربية لاتخاذ موقف حازم في هذا الشأن. واتفق المجلسان على عقد لقائهم القادم في إحدى المدن الليبية، لاتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ ما جرى الاتفاق عليه في القاهرة. وأعلن عضو المجلس الأعلى للدولة "محمد أبو سنينة"، وضع اللمسات الأخيرة لملفي المناصب السيادية والحكم المحلي، وذلك على هامش اجتماع القاهرة. وأشار أبو سنينة إلى "وضع اللمسات

الأخيرة لملف المناصب السيادية، الذي أنجزته لجان من المجلسين وفتح باب القبول فيه لمن يجد في نفسه الكفاءة "، منوها أيضا إلى لقاء مرتقب للبت في ملف الحكم المحلي، دون أن يوضح تفاصيل بشأن هذا اللقاء.

كما كشف أعضاء في مجلسي النواب والأعلى للدولة، عن تشكيل لجنة جديدة تسمى "4+4"، منبثقة عن الاجتماع التشاوري بين المجلسين، الذي عُقد بالقاهرة. وأوضحت مصادر أن اللجنة الجديدة ستتولى مجموعة من الاختصاصات، على رأسها ترتيب الاجتماع المقبل للمجلسين، والمقرر انعقاده في مدينة ليبية لم يجر تحديدها بعد. وبعد تشكيل لجان المناصفة لتقريب وجهات النظر، مثل اللجنة المشتركة من مجلسي الدولة والنواب لإعداد قوانين الانتخابات "6+6"، واللجنة العسكرية الليبية المشتركة "5+5"، جاءت اللجنة الجديدة من المجلسين بالمناصفة للتنسيق.

وبعد حضوره اجتماع القاهرة، قال عضو مجلس الدولة عن المنطقة الجنوبية "محمد علي الهادي"، حول طبيعة تكوين اللجنة، أنها تضم 8 أعضاء، بواقع 4 أعضاء من مجلس الدولة بالإضافة إلى 4 من أعضاء مجلس النواب. وأوضح أن اللجنة تضم في عضويتها الدكتور محمد أبو سنينة ومرعي رحيل وناجي مختار وعادل كرموس، ممثلين عن المجلس الأعلى للدولة، موضحاً أن هذه اللجنة سوف تتواصل، وتحدد موعد ومكان وجدول أعمال اللقاء المقبل، ومتوقعاً أن يكون الموعد المحدد بعد عيد الفطر.

من جانبه، كشف عضو مجلس النواب " ميلود الأسود"، أن اجتماع القاهرة استهدف وضع خطة متكاملة للخروج من سلبيات الوضع الراهن في ليبيا، والوصول إلى انتخابات رئاسية وبرلمانية، موضحاً أن مخرجات الاجتماع تتعلق بعدة مسارات، منها المسار السياسي والمناصب السيادية إضافة إلى المسار الأمني، ورجح خروج " خطة متكاملة في القريب العاجل تؤدي في النهاية إلى الانتخابات الرئاسية والبرلمانية ".

وأوضح الأسود أن مخرجات الاجتماع تشمل وجود لجنة مشتركة لوضع تصور للدفع بالملف الأمني للأمام، خاصة "بشأن إخراج جميع القوات الأجنبية من ليبيا، ودعم اللجنة الأمنية خمسة زائد خمسة، لإيجاد آليات للتنسيق العسكري والأمني بين القوات، للوصول تدريجياً إلى وضع تصور لتوحيد المؤسسة العسكرية". كما تهتم اللجنة بملفات أخرى على رأسها الاقتصاد وتوزيع الموارد، وتطوير الحكم المحلي ووضع ضوابط واضحة للحكومة المقبلة، وتوزيع المخصصات مباشرة للبلديات حتى تستطيع أن تقدم خدمة مباشرة للمواطن، بالإضافة إلى المسار السياسي.

من جهته، قال عضو مجلس الدولة "العجيلي أبو سديل"، " جرى تشكيل لجنة، كأحد مخرجات اجتماع المجلسين في القاهرة، مكونة من أعضاء بالتساوي، دون وجود رئيس لها ".

واللجنة تنسيقية لا تتخذ قرارات، مهمتها تنسيق الاجتماعات بين المجلسين، حيث يجري تحديد الموعد، وعلى ضوئها توضع الأجندة، وربما تضم الأجندة مراجعة القوانين الانتقالية والقوانين الانتخابية، والسلطة التنفيذية والإدارة المحلية والمناصب السيادية.

تراشق بالاتهامات بين مجلس النواب وحكومة الوحدة الوطنية

أيدت الحكومة المكلفة من مجلس النواب في بنغازي، تصريحات رئيس مجلس النواب "عقيلة صالح" التي دعا فيها إلى وقف التعامل مع حكومة الوحدة الوطنية، معتبراً أنها "تفتقر للشرعية". واعتبرت حكومة مجلس النواب في بيان، أن تصريحات صالح تهدف إلى الحفاظ على وحدة ليبيا واستقرارها، وتحقق الجهود الإقليمية والدولية الرامية إلى الوصول إلى حلول مبنية على أسس سليمة للأزمة الليبية. وفيما طالب البيان بضرورة توحيد السلطة التنفيذية وإنهاء حالة الانقسام المؤسسي، معتبراً ذلك "أولوية قصوى "، شدد على ضرورة إجراء انتخابات حقيقية ونزيهة لإنهاء حالة الانقسام في البلاد.

وكان عقيلة صالح دعا في كلمته خلال اجتماع رؤساء البرلمانات العربية، في 22 فبراير 2025، في القاهرة، البرلمانات العربية إلى مساندة مجلس النواب في ممارسة مهامه التشريعية، ووقف التعامل مع حكومة الوحدة الوطنية التي قال إن المهام "المحددة لها انتهت، وتفتقر إلى الشرعية التي تستند إليها الحكومة من الشعب عبر نوابه "، وحث صالح البرلمانات العربية على التعامل مع الحكومة التي عينها مجلس النواب، مشيراً إلى أنها الحكومة التي تخضع لها أغلبية أجزاء البلاد وتشهد تحت سلطتها حالة تنموية واسعة.

وإثر تصريحات صالح، أصدرت حكومة الوحدة الوطنية بياناً، أعربت فيه عن رفضها موقفه واعتبرت أن تصريحاته تعزز " خطاب الكراهية " وتحمل " الطابع الجهوي" وتتنافى مع مبادئ الوحدة الوطنية ومساعي الاستقرار في ليبيا. وقال البيان إن تصريحات صالح تضمنت "مغالطات قانونية وسياسية "، مؤكداً في الآن نفسه أن "جميع المؤسسات القائمة اليوم، بما فيها مجلس النواب، انتهت مدتها الدستورية ولا تمتلك شرعية شعبية متجددة، بل تستمد شرعيتها من الاتفاق السياسي، وهي متساوية في ذلك". واعتبرت حكومة الوحدة الوطنية أن أداء رئيس مجلس النواب تحول إلى نهج أقرب إلى قيادة حزب سياسي فردي يحتكر قراراته رئيسه، وأن عدداً من أعضاء مجلس النواب يتواصلون مع الحكومة ويبدون استياءهم من تصرفات صالح واحتكاره قرار مجلس النواب، بما يعمق الانقسام السياسي في البلاد. وحملت الحكومة صالح مسؤولية تعثر إجراء انتخابات في البلاد، مؤكدة أن استمراره في "فرض قوانين انتخابية معيبة وغير قابلة للتنفيذ" هي السبب الرئيسي في عرقلة الانتخابات عام 2021 وإطالة أمد الأزمة السياسية وتأخير الاستحقاقات الانتخابية.

إطلاق سراح المعتقلين ورفع القيود الأمنية أولا.. مهجرو بنغازي يرفضون المصالحة

أعربت اللجنة التسييرية لبلدية بنغازي، عن رفضها القاطع لدعوة "عقيلة صالح" رئيس مجلس النواب، لعقد اجتماع في القاهرة لمناقشة المصالحة الوطنية، واصفة هذه الخطوة بأنها " تجاوز غير مقبول للأطر القانونية والمؤسساتية ".

وجادل البيان بأن المصالحة الوطنية هي ملف سيادي يجب ألا يخضع لمساومات سياسية أو مصالح فئوية ضيقة، لافتا إلى وجود صراع بين عقيلة صالح والصديق نجل خليفة حفتر بشأن ملف المصالحة، لتصفية ملف قضية مهجري بنغازي والمنطقة الشرقية بشكل يخدم المستقبل السياسي لكل منهما.

كما دعت اللجنة إلى الإفراج عن جميع المعتقلين على خلفية " عملية الكرامة " ورفع القيود الأمنية المفروضة على معارضيها، مطالبة بتنفيذ برنامج لإعادة ممتلكات مهجري بنغازي والمنطقة الشرقية. وشددت اللجنة على البعثة الأممية إلى الالتزام بمسؤولياتها تجاه تنفيذ مخرجات جنيف، مشيرة إلى أن المصالحة الوطنية هي حق أصيل لجميع الليبيين وأن المجلس الرئاسي مكلف بإدارتها.

وحذر البيان من تحويل المصالحة إلى مشروع يخدم أجندات خاصة أو وسيلة لتصفية الحسابات السياسية، داعيا إلى تفعيل مشروع العدالة الانتقالية وتشكيل المفوضية الوطنية العليا للمصالحة. وحثت اللجنة جميع القوى الوطنية على الوقوف بحزم ضد أي محاولات لاختطاف هذا الملف من قبل أي طرف كان، بحسب البيان.

المبعوثة الأممية الجديدة إلى ليبيا تيتيه تبدأ عملها من طرابلس

بدأت المبعوثة الأممية الجديدة "هانا سيروا تيتيه"، زيارة إلى العاصمة الليبية طرابلس، في 20 فبراير 2025، بعد نحو شهر من تكليفها بمنصبها خلفاً للمبعوث السابق المستقيل "عبد الله باتيلي". وقد باشرت تيتيه، مهامها رسميا في ليبيا، وذلك بعد وصولها إلى طرابلس.

ونشرت البعثة الأممية، عبر منصاتها الإلكترونية، صوراً لوصول تيتيه وفي استقبالها نائبة رئيس البعثة "ستيفاني خوري". وإثر وصولها، أكدت تيتيه أن الحل الليبي " لن يتحقق إلا بمشاركة الليبيين من جميع ألوان الطيف السياسي والمجتمع المدني من الحكماء والنساء والشباب والمجتمعات المحلية والمكونات الثقافية ". وفيما أوضحت تيتيه أن أي حل دائم يجب أن يكون حلاً يقوده الليبيون ويملكون زمامه، أكدت ضرورة العمل مع الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية للحصول على دعمها من أجل الحفاظ على الوحدة الوطنية وسلامة أراضي ليبيا وسيادتها.

وفي أولى لقاءاتها الرسمية، في طرابلس، التقت تيتيه رئيس حكومة الوحدة الوطنية " عبد الحميد الدبيبة "، الذي رحب بها وأكد دعم الحكومة لجهود الأمم المتحدة في تعزيز الاستقرار والوصول إلى الانتخابات. كما التقت بوزير الخارجية والتعاون الدولي "الطاهر الباعور"، الذي أكد استعداد الوزارة لتقديم التسهيلات اللازمة لإنجاح مهام البعثة. والتقت المبعوثة الأممية أيضا برئيس المجلس الرئاسي "محمد المنفي"، والذي بدوره أكد على أهمية الملكية الليبية للعملية السياسية التي ستفضي إلى الانتخابات، باعتبارها وسيلة لتجديد شرعية جميع مؤسسات الدولة.

كما التقت تيتيه بعضو المجلس الرئاسي " عبد الله اللافي "، وتناول اللقاء التحديات المتعلقة بالوضع السياسي، حيث أشار اللافي إلى أهمية إجراء الانتخابات على أساس اتفاق سياسي،

وشدد على دعمه جهود البعثة الأممية. وخلال هذه الاجتماعات، أكدت تيتيه التزام الأمم المتحدة بالعمل مع جميع الأطراف الليبية، لتجاوز الجمود السياسي الحالي ووضع البلاد على مسار الانتخابات الوطنية.

وفي بنغازي، قال المركز الإعلامي لرئيس مجلس النواب، إن رئيس المجلس "عقيلة صالح"، اتفق مع هانا تيتيه، على ضرورة توحيد السلطة التنفيذية وتشكيل حكومة موحدة، للمضي قدمًا نحو تنظيم الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في أقرب الآجال. وقد استقبل عقيلة، في مكتبه بديوان مجلس النواب في بنغازي، في 26 فبراير، تيتيه ونائبتها للشؤون السياسية ستيفاني خوري والوفد المرافق لهما، في أول زيارة لرئيسة البعثة للمدينة، منذ وصولها إلى ليبيا. وأوضح المركز الإعلامي، أن عقيلة بحث مع تيتيه مستجدات الأوضاع في البلاد، بالإضافة الى تأكيد ضرورة استمرار التعاون والتواصل مع البعثة الأممية والمجتمع الدولي، والتزام مجلس النواب بالاتفاق السياسي ومخرجات لجنة (6+6)، وكل ما من شانه أنهاء الانقسام السياسي.

وفي إطار نشاط البعثة الأممية في ليبيا، قالت تيتيه إنها جمعت 27 ممثلاً عن المجتمع المدني الليبي من مختلف أنحاء البلاد، بهدف "زيادة الوعي باتفاق وقف إطلاق النار"، الذي وقع عام 2020، ومناقشة الدور الحيوي الذي يمكن أن يلعبه المجتمع المدني في دعم اللجنة العسكرية المشتركة (5+5)، للحفاظ على وقف إطلاق النار. وأوضحت البعثة أن المشاركين ناقشوا "التحديات الحالية وقدموا توصيات، من شأنها تعزيز مشاركة المجتمع المدني، ودعمه للجنة العسكرية المشتركة (5+5)، والمساعدة في تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار، وتعزيز السلام والاستقرار في ليبيا على المدى البعيد".

وبجانب اللقاء مع الفرقاء الليبيين، التقت المبعوثة الأممية، في إطار لقاءاتها التعارفية مع ممثلي المجتمع الدولي في ليبيا، بعدد من السفراء الأجانب، وذلك لبحث آفاق دعم العملية السياسية والمصالحة الوطنية في ليبيا. وشملت هذه اللقاءات السفير الروسي لدى ليبيا "أيدار

أغانين"، والسفير التركي "كوفن بيقتش"، والسفير الغاني "مارك إنتسي"، والسفير البريطاني "مارتن لونغدن"، والسفير الصيني "ليو جان"، والسفير الإيطالي "جيانلوكا ألبيريني".

وبينما تقوم تيتيه بهذه الجهود، تواصل اللجنة الاستشارية التي شكلتها البعثة الأممية ضمن المبادرة السياسية التي أعلنت عنها خوري منتصف ديسمبر الماضي، اجتماعاتها، لتعمل على إعداد مقترحات ملائمة فنياً وقابلة للتطبيق سياسياً لحل القضايا الخلافية العالقة في القوانين الانتخابية. وقد عقدت خلال هذه الفترة ثلاثة اجتماعات.

خلال إحاطة عن ليبيا.. مجلس الأمن يمدد ولاية البعثة الأممية حتى أكتوبر 2025

مدد مجلس الأمن الدولي، في 19 فبراير 2025، ولاية بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، حتى 31 أكتوبر 2025، وذلك بعد انتهاء التفويض السابق في يناير الماضي. جاء القرار خلال جلسة استمع فيها المجلس إلى إحاطة من وكيلة الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون السياسية " روزماري ديكارلو "، التي أشارت إلى استمرار الانقسام في مؤسسات الدولة الليبية، وعدم إحراز تقدم في إقرار ميزانية موحدة.

وعبر مندوبو الدول الأعضاء عن آرائهم بشأن الوضع في ليبيا، حيث رحبت المندوبة الأمريكية بجهود البعثة الأممية لحل الجمود السياسي، وحثت على توحيد المؤسسات والجيش، والوصول إلى اتفاق حول ميزانية موحدة.

كما رحبت مندوبة أمريكا بوضع أسماء جديدة في قائمة العقوبات لمحاسبة مستغلي موارد النفط الليبية. من جانبه، دعا المندوب الروسي المبعوثة الأممية الجديدة إلى تبني نهج محايد يخدم المصلحة الليبية، مطالبا الأطراف الخارجية بالتركيز على سلامة الأصول الليبية المجمدة.

وعلق مندوب ليبيا لدى الأمم المتحدة " الطاهر السني "، على تولي هانا تيتيه مهام البعثة الأممية، مشيرا إلى أنها عاشر مبعوث إلى ليبيا، وهو ما اعتبره "رقما قياسيا يحتاج إلى وقفة مجلس الأمن". ودعا السني تيتيه إلى دعم مسار سياسي واضح يلتزم بالاتفاقات السياسية السابقة، معتبرا أن تجربة الانتخابات البلدية أثبتت قدرة الليبيين على إجراء الانتخابات العامة.

كما أشار السني إلى أن التدخلات الخارجية حالت دون الوصول إلى الانتخابات، واستخدمت بلاده كساحة إقليمية لتصفية الحسابات. وفيما يتعلق باللجنة الاستشارية، أكد السني على أهمية مراعاة الشفافية وتمثيل كافة الأطراف، ووضع خارطة طريق واضحة للوصول إلى الانتخابات.

المؤشرات السياسية الداخلية خلال النصف الثاني من شهر فبراير 2025:

- شهدت هذه الفترة عدد من المؤشرات الإيجابية، أهمها:

1. إعلان مفوضية الانتخابات انتهاء مرحلة تسجيل المرشحين للمرحلة الثانية من الانتخابات البلدية، وفتح باب التسجيل للناخبين. وفي هذا السياق، يمكن الإشارة لعدة متغيرات: الأول، أن هناك ولاءات عسكرية وسياسية وقبلية تتحكم في جانب كبير من المشهد الانتخابي، تتراوح بين نفوذ التشكيلات المسلحة والقبائل الليبية. المتغير الثاني، وهو في المقابل، يرى البعض استقطابات المشهد الانتخابي في ليبيا من زاوية إيجابية، باعتبارها دليلاً على استمرار الإيمان بصندوق الاقتراع كوسيلة لحل الأزمة. المتغير الثالث، حدة سباق النفوذ لم تظهر بشكل واضح في المرحلة الأولى للانتخابات البلدية، نتيجة صغر حجم هذه البلديات ومحدودية التأثيرات السياسية والعسكرية على ناخبيها، على عكس المرحلة الثانية.
2. جولة مكوكية للمبعوث الأمريكي في طرابلس، بهدف دعم العملية السياسية التي تسيرها الأمم المتحدة، تضمنت سلسلة لقاءات مع المنفي والدبيبة وشكشك والباعور والصديق الكبير ومسعود سليمان. وهي تعكس مدى اهتمام الولايات

المتحدة بالجانب السياسي من الأزمة الليبية، كما اهتماهما بالجانب الأمني والعسكري.

3. لقاء تشاوري موسع، جمع أعضاء من مجلس النواب والدولة، بالعاصمة المصرية، للدفع بالعملية السياسية نحو حل شامل، ينهي الانقسام المؤسسي ويفضي إلى إجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية. واتفاقهم على تفعيل مخرجات اللقاء الثلاثي الذي عقد في القاهرة برعاية الجامعة العربية في مارس الماضي، والذي يركز على إعادة تشكيل السلطة التنفيذية.
4. قيام تيتيه بأولى جولاتها في طرابلس، والتي التقت خلالها بـ الدبيبة والباعور والمنفي واللافي، و27 ممثلاً عن المجتمع المدني الليبي من مختلف أنحاء البلاد، وفي بنغازي التقت بعقيلة صالح. كما التقت بـ سفراء روسيا، غانا، تركيا، بريطانيا، الصين، إيطاليا وروسيا.
5. مواصلة اللجنة الاستشارية التي شكلتها البعثة الأممية اجتماعاتها، حيث عقدت ثلاثة اجتماعات، للعمل على إعداد مقترحات ملائمة فنياً وقابلة للتطبيق سياسياً لحل القضايا الخلافية العالقة في القوانين الانتخابية.

- في المقابل، شهدت هذه الفترة عدد من التطورات السلبية، أهمها:

1. تأييد حكومة حماد لتصريحات عقيلة صالح التي دعا فيها إلى وقف التعامل مع حكومة الوحدة الوطنية، معتبراً أنها تفتقر للشرعية. ورفض حكومة الدبيبة هذه التصريحات، والتي أكدت أن جميع المؤسسات القائمة، بما فيها مجلس النواب، انتهت مدتها الدستورية ولا تمتلك شرعية شعبية متجددة، بل تستمد شرعيتها من الاتفاق السياسي، وهي متساوية في ذلك.
2. رفض مهجرو بنغازي دعوة عقيلة صالح لعقد اجتماع في القاهرة لمناقشة المصالحة الوطنية، وتأكديه على ضرورة الالتزام بالأطر المؤسساتية المسؤولة عن هذه

المهمة. وكذلك تأكيدهم على وجود صراع بين عقيلة صالح والصديق حفتر بشأن ملف المصالحة، لتصفية ملف قضية مهجري بنغازي والمنطقة الشرقية بشكل يخدم المستقبل السياسي لكل منهما.

- برغم ما تم ذكره من تطورات إيجابية، إلا أنها لم تصل بعد لحل جوهر الأزمة، حيث ستظل إجراءات روتينية كسابقاتها. ومن أجل فك الجمود السياسي في ليبيا، يمكن البدء بحل الأزمات الفرعية بين مؤسسات الدولة المختلفة، والتي اتضحت جليا فيما تم سرده في التطورات السلبية، ثم الانتقال للمكونات العسكرية والسعي لتوحيدها،

إن حل الأزمات الفرعية تدريجيا سيقود لحل الأزمة الشاملة على مستوى البلد ككل. على سبيل المثال، حل الأزمة بين رئيس مجلس النواب ورئيس حكومة الوحدة الوطنية حول مسألة السلطة التنفيذية بالتوصل لحل وسط في هذه المسألة، والذي سيقود بدوره لحل أزمة ثنائية الدبيبة - حماد، باعتبار حكومة الأخير مكلفة من البرلمان. وكذلك حل الأزمة السياسية بين رئيس مجلس النواب ورئيس المجلس الرئاسي، بالأخص حول ملف المصالحة الوطنية. وأيضا حل الأزمة الداخلية في المجلس الأعلى للدولة بين تكاله والمشري.

وبعد ذلك يمكن الانتقال لحل أزمة التشكيلات المسلحة في المنطقة الغربية وتوحيدها، كإجراء استعدادي للتوحيد على مستوى الدولة ككل. وفي الشرق، التوصل مع حفتر لصيغة تعويضية، تجعله يقبل بالتوحيد العسكري والأمني مع الغرب، والذي سيأتي بالتأكيد على جزء من هيمنة أسرته على القوات العسكرية والأمنية في شرق وجنوب البلاد.

رابعاً: المؤشر السياسي الدولي

يتناول هذا المحور الأنشطة السياسية الخارجية للدولة الليبية وتفاعلاتها مع القضايا الإقليمية والدولية. ويشمل اللقاءات والزيارات والتصريحات الرسمية، بالإضافة إلى السياسات

والقرارات المتعلقة بالسياسة الخارجية، وأخيراً النفوذ السياسي للقوى الإقليمية والدولية في ليبيا.

1. اللقاءات والتصريحات الرسمية

رئيس الوزراء القطري يلتقي الدبيبة في الدوحة

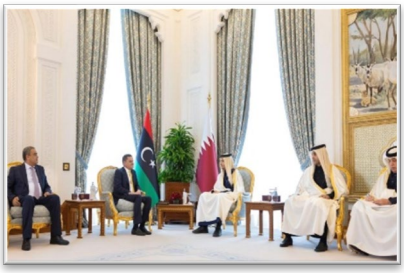

بحث رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية القطري الشيخ "محمد بن عبد الرحمن آل ثاني"، في الدوحة، في 25 فبراير 2025، مع رئيس حكومة الوحدة الوطنية "عبد الحميد الدبيبة"، علاقات التعاون بين البلدين، وسبل دعمها وتطويرها، وتطورات الأوضاع في المنطقة، ولا سيما في قطاع غزة والأراضي الفلسطينية المحتلة وسوريا، بالإضافة إلى عدد من الموضوعات ذات الاهتمام المشترك.

وجدد رئيس الوزراء القطري، خلال اللقاء، موقف دولة قطر الثابت تجاه دعم وحدة ليبيا، وتحقيق تطلعات شعبها نحو الاستقرار والتنمية، ودعمها الكامل للمسار السياسي الليبي، وجميع الحلول السلمية التي تحافظ على سيادة ليبيا. ورافق الدبيبة في زيارته، وزير والمواصلات "محمد الشهوبي، وزير الدولة للاتصال والشؤون السياسية "وليد اللافي"، رئيس المؤسسة الليبية للاستثمار "علي محمود"، رئيس الفريق التنفيذي لمبادرات الرئيس والمشروعات الاستراتيجية "مصطفى المانع"، ومستشار الأمن القومي "إبراهيم الدبيبة ".

3 ملفات رئيسية تناولها لقاء حفتر مع ماكرون بقصر الإليزيه

كشفت مصادر فرنسية عن ثلاث ملفات حضرت بقوة خلال زيارة قائد قوات الشرق الليبي المشير " خليفة حفتر "، خلال لقائه في قصر الإليزيه الرئيس الفرنسي "إيمانويل ماكرون"، منها: الوجود الروسي والاتفاقيات الأخيرة مع

بيلاروسيا. وزار حفتر باريس، في 26 فبراير 2025، وبينما لم تعلق الرئاسة الفرنسية على هذه الزيارة، أعلنت القيادة العامة عن محاور الزيارة الرسمية.

وقالت الإذاعة الفرنسية الحكومية، إن اللقاء يعد نهاية فترة من البرود بين الجانبين، وإنه يأتي بعد عودة الرئيس الفرنسي من الولايات المتحدة ولقائه دونالد ترامب. وبحسب مصادر الإذاعة، فإن الوجود الروسي في ليبيا كان محور المناقشات، فضلا عن الاتفاقيات العسكرية الأخيرة بين شرق ليبيا وبيلاروسيا. وتعزز الحضور العسكري الروسي في ليبيا منذ التغييرات الاستراتيجية التي طرأت على سوريا في ديسمبر الماضي.

ووفق القيادة العامة، تركز النقاش حول سبل التعاون الذي يخدم المصالح المشتركة، فيما سلط ماكرون الضوء على الدور الرئيسي لحفتر في العملية السياسية. وبحسب الخبير السياسي حسني عبيدي، فإن حفتر قدم ضمانات لفرنسا والأوروبيين، إذ تأتي هذه الزيارة بناء على طلبه، فهو يريد تعزيز دوره في أي عملية سياسية مستقبلية.

وأراد ماكرون ضمان أن حفتر " ليس رجل روسيا، وخاصة بعد زيارته إلى بيلاروسيا، وأن المواقف العسكرية التي تريد روسيا اتخاذها في ليبيا بعد خروجها من سوريا لن تكون على حساب الأوروبيين، وخاصة فرنسا"، وفق عبيدي.

كما جرى التطرق إلى قضية المتمرد النيجري " محمود صلاح " الذي قدمته الإذاعة الفرنسية بصفته "معارضا"، بعدما ألقت قوات الشرق القبض عليه في القطرون جنوبي ليبيا. وكشفت الإذاعة عن طلب فرنسا من حفتر الإفراج عنه، حيث تعارض تسليمه للمجلس العسكري الحاكم في النيجر.

وتركزت المناقشات أيضا على قضايا استراتيجية، من بينها إمكانية وجود فرنسي في قاعدة ألويغ العسكرية الواقعة في أقصى جنوب ليبيا، على الحدود مع النيجر، وهو الخيار الذي ترغب فيه باريس بشدة.

زيارة غير معلنة لخليفة حفتر ونجليه لبيلاروسيا: كلمة السر روسيا

اختتم قائد قوات الشرق الليبي المشير "خليفة حفتر"، في 20 فبراير 2025، زيارة استمرت ثلاثة أيام إلى بيلاروسيا، وسط غموض حول توقيتها وأهدافها وتفاصيلها. وبالرغم من أن عناوين التعاون الاقتصادي طغت على متابعة وسائل الإعلام البيلاروسية للزيارة، إلا أن ذلك أثار تساؤلات حول أبعادها العسكرية والسياسية، ومدى ارتباطها بالصراع الدائر في ليبيا وتنافس القوى الإقليمية والدولية على النفوذ. وبحسب وكالة " بيلتا " البيلاروسية الرسمية، فإن حفتر التقى الرئيس " ألكسندر لوكاشينكو "، في 18 فبراير الماضي، وأكد الأخير اطلاعه على تطورات الأوضاع في ليبيا ووعده بـ " المساعدة بكل الطرق الممكنة "، متعهداً بأن "كل ما سيُتفق عليه سيُنفذ في وقته المحدد". ومن جانبه، أشاد حفتر بالتطور الصناعي والزراعي في بيلاروسيا، معبراً عن رغبته في إقامة شراكة اقتصادية. لكن الزيارة لم تقتصر على الجانب الاقتصادي، حيث التقى صدام حفتر مع وزير الدفاع البيلاروسي " فيكتور خرينين "، وناقش الطرفان سبل تعزيز التعاون العسكري وتبادل الخبرات، ما فتح الباب أمام تفسيرات أخرى للزيارة، خاصة في ظل قرب بيلاروسيا مع روسيا، حليف حفتر العسكري.

وضم الوفد المرافق لحفتر نجليه: صدام آمر أركان القوات البرية وخالد آمر أركان القوات الأمنية، بالإضافة لصهريه: باسم البوعيشي قائد كتيبة الحرس الخاص بحفتر وأيوب الفرجاني قائد أكبر كتيبة عسكرية تسيطر على بنغازي. وذلك وسط غياب الضباط الآخرين الذين ارتبط بهم خليفة حفتر منذ إنشاء قواته، ما أثار تساؤلات حول تشكيلة الوفد " العائلية "، ودفع إلى تفسير ذلك بأنه محاولة من حفتر لإرسال رسالة لخصومه في الداخل الليبي ومؤيديه، على حد سواء، بأن قرار قواته بيده وبيد مقربيه، وأن سلطته تعززت الى حد أنه لم يعد يخشى حدوث أي انقلاب.

ويدل الوفد العسكري العائلي على حرص خليفة حفتر اظهار استقلاله بقراره السياسي، عبر استقباله بشكل رسمي وعلى أعلى المستويات في الخارج، وفقاً للناشط السياسي محمود المسعودي، الذي يرى أن حفتر أراد أيضاً أن يقول إنه قادر على بناء تحالفات خارج الإطار التقليدي لحلفائه السابقين مثل الإمارات ومصر، معتبراً أن ظهور حفتر رفقة وفد عسكري مؤلف من أقاربه يعطي انطباعاً سلبياً عن قيادة عسكرية غير مؤسساتية، وأنه ليس إلا قائداً لمليشيا قبلية كبيرة، ما يُضعف فرصه في الحصول على دعم دولي.

ومن جهة أخرى، يبدو توقيت الزيارة لافتاً مع تصاعد الحديث عن نية روسيا نقل جزء من وجودها العسكري من سوريا إلى ليبيا، لا سيما أن بيلاروسيا حليف مقرب من الكرملين وقد تمثل حلقة وصل جديدة بين موسكو وحفتر، ليتجاوز الأخير التحذيرات الأمريكية والأوروبية الموجهة له بشأن تحالفه العسكري مع روسيا. ورغم ارتباط حفتر عسكرياً بروسيا منذ فترة إلا أن منح قاعدة السارة العسكرية، جنوب شرق ليبيا، موقعا خامسا لموسكو في ليبيا زاد من لفت الأنظار إليه.

ويشكك أستاذ العلاقات الدولية رمضان النفاتي، في أن تكون زيارة خليفة حفتر لبيلاروسيا مرتبطة بشكل مباشر بملف القواعد الروسية، مشيراً إلى أن التدفق المستمر للأسلحة الروسية إلى ليبيا لا يعني أن موسكو حسمت خياراتها لصالح ليبيا بديلا عن سوريا. ويرى النفاتي أن الزيارة قد تكون جزءاً من ترتيبات روسية لاحتضان لقاءات غير معلنة بين مسؤولين روس وخليفة حفتر بهدف "تطمينه" بعد التغيرات الأخيرة في الملف السوري، والتي تزامنت مع توقف زيارات نائب وزير الدفاع الروسي "يونس بك يفكيروف" المفاجئ إلى ليبيا، بعد أن كانت زياراته تجري بشكل مكثف خلال العامين الماضيين في خضم إشرافه على تطوير الوجود العسكري الروسي في ليبيا من خلال بناء "الفيلق الأفريقي" داخل القواعد التي يسيطر عليها حفتر.

وبحسب النفاتي، فإن التطورات الدولية، وأبرزها التقارب الروسي الأمريكي بعد عودة دونالد ترامب إلى البيت الأبيض، تزيد من قلق خليفة حفتر على موقعه في المعادلات الدولية الجديدة، موضحاً أن حفتر يخشى من ضياع فرصة استثمار تداعيات التغيرات السورية على الوجود العسكري الروسي، في ظل اتصالات موسكو مع القادة الجدد في سوريا، وإمكانية أن تحصل تفاهمات روسية أمريكية تسمح لموسكو باتساع خياراتها للحفاظ على وجودها العسكري في المنطقة. وفيما يؤكد النفاتي أن حفتر كان يطمح في الحصول على أسلحة روسية متطورة لتعزيز ترسانته العسكرية وموقعه في ليبيا، من خلال فرض شروطه على موسكو في حال لم يبق لديها خيار إلا ليبيا بديلاً عن سوريا، يرى من ناحية أخرى أن التقارب الروسي الأمريكي الذي يمكن أن يحلحل جملة من الملفات الساخنة في المنطقة، لا يقلل من فرص حفتر فقط، بل يقوض وضعه رجلا عسكريا يعتبر نفسه الأقوى في بلده.

وقد نسبت وكالة الأنباء الإيطالية "نوفا"، إلى مصادر ليبية لم تسمها، القول إن هدف زيارة حفتر إلى بيلاروسيا هو تعزيز القوات الجوية، والاهتمام بشكل خاص بصيانة مقاتلات ميغ (إكسنمكس) روسية الصنع.

وحسب الوكالة الإيطالية، فقد شملت المحادثات تدريب الطيارين الليبيين وتحسين قدرات الأمن السيبراني، الإضافة إلى توفير قطع الغيار. وكشفت المصادر ذاتها أن اللقاء تطرق أيضا إلى قضية تطوير القواعد العسكرية البحرية شرقي ليبيا، بما في ذلك البنية التحتية العسكرية المهمة في طبرق. ويغطي المجمع العسكري الواقع بالقرب من بلدة قمينس على بعد نحو 60 كيلومترا من بنغازي، مساحة تزيد على 5.400 هكتار، ويضم قاعدة جوية وميناء بحري ومراكز تدريب وأماكن إقامة للعسكريين، وفق مصادر نوفا.

بحضور الدبيبة ورئيس الصومال.. توقيع مذكرة تعاون بين طرابلس ومقديشو

شهد رئيس حكومة الوحدة الوطنية "عبد الحميد الدبيبة" ورئيس الصومال "حسن شيخ محمود"، في 24 فبراير 2025، توقيع مذكرة تعاون بين بلدتي طرابلس ومقديشو لدعم الشراكة في مجالات الإدارة المحلية والتنمية الحضرية.

كما وُقع عدد من المذكرات الأخرى، شمل الإعفاء المتبادل من تأشيرات الدخول لحاملي الجوازات الدبلوماسية والخاصة والخدمة، إضافة الى اتفاقية للتشاور السياسي بين وزارتي الخارجية لتعزيز التنسيق الدبلوماسي حول القضايا ذات الاهتمام المشترك. واتفق الطرفان على تشكيل لجنة رفيعة المستوى مشتركة لمراجعة الاتفاقيات السابقة، وبحث الاستثمارات الليبية في الصومال، وتعزيز التعاون الاقتصادي والتنموي بين الجانبين. وشددا على أهمية التنسيق المشترك في القضايا الإقليمية خصوصا في منطقة القرن الأفريقي، في ظل الدور الذي ستلعبه الصومال بعد انتخابها لعضوية مجلس الأمن الدولي، وذلك للمساهمة في دعم الاستقرار والأمن الإقليمي وتعزيز التعاون بين دول المنطقة.

وسبق زيارة الرئيس الصومالي، زيارة أخرى لوزير خارجيته "أحمد معلم فقي"، في 23 فبراير، إلى العاصمة طرابلس، في إطار زيارة عمل رسمية إلى ليبيا، حيث التقى وزير الخارجية في حكومة الوحدة "الطاهر الباعور". وبحث الجانبان خلال الجلسة آفاق التعاون بين البلدين، وسبل تعزيزها. كما ناقشا أيضًا المستجدات على الساحتين العربية والأفريقية، وتبادلا وجهات النظر بشأن التحديات التي تواجه المنطقة.

تكاله في نواكشوط على رأس وفد من مجلس الدولة

قام "محمد تكاله" المتنازع على منصب رئيس المجلس الأعلى للدولة مع منافسه "خالد المشري"، زيارة لموريتانيا، استمرت يومين قالت السلطات الرسمية في نواكشوط إنها تهدف إلى تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين.

ونشر الموقع الرسمي للبرلمان الموريتاني، في 26 فبراير 2025، مشاهد استقبال رئيس الجمعية الوطنية الموريتانية (البرلمان) " محمد بمب مكت" لـ تكاله، بوصفه " رئيس المجلس الأعلى للدولة "، حيث ناقشا العلاقات الثنائية بين البلدين خاصة في المجال البرلماني، وضرورة تعزيز هيئات الاتحاد المغاربي بوصفه مكسبا مهما لشعوب وبلدان المنطقة المغاربية.

وعقد رئيس الجمعية الوطنية، اجتماعا موسعًا مع وفد المجلس الأعلى للدولة بحضور عدد من النواب وبعض أعضاء المؤسسة التشريعية، صرح بعده بأن العلاقات الموريتانية الليبية، بما حققته من مكاسب مهمة، تظل لبنة أساسية ورافدًا للعمل المغاربي المشترك الهادف إلى مواجهة التحديات، داعيا الدول المغاربية إلى التنسيق المشترك والعمل الجماعي المكثف من أجل تذليل العقبات والصعوبات في وجه مسيرة الاتحاد المغاربي.

ليبيا ترفض الزج بها في أي مشروع لتهجير الفلسطينيين وتصفية حقوقهم

استنكرت لجنة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي بمجلس النواب، ما أورده الإعلام العبري من مزاعم حول محاولات ترحيل الفلسطينيين من قطاع غزة إلى ليبيا. وأكدت رفضها بشكل قاطع " أي محاولة للزج بـ ليبيا في أي مشاريع تهدف إلى تصفية حقوق الشعب الفلسطيني".

وشددت اللجنة، في بيان لها، في 21 فبراير 2025، على موقف ليبيا الداعم لحق الفلسطينيين في أرضهم وحقهم في تقرير مصيرهم وبناء دولتهم المستقلة، مضيفة أن ليبيا " لن تكون طرفاً في أي مخططات ترحيل أو تهجير قسري، مهما كانت الظروف والضغوط ". وحذّرت اللجنة من محاولة لاستغلال الأوضاع الإقليمية والدولية لتمرير أجندات لا تخدم إلا الاحتلال، داعيةً المؤسسات العربية والدولية، بما فيها جامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي، إلى ضرورة اتخاذ موقف واضح وحازم إزاء هذه المخططات.

وجاء بيان اللجنة بعد تداول وسائل إعلام ليبية مضمون مقال لكاتبين إسرائيليين، نشرته وسائل إعلام إسرائيلية، يدعيان فيه أن ليبيا قد تكون الخيار الأنسب لإعادة توطين سكان غزة، بسبب مساحتها الشاسعة وكثافتها السكانية المنخفضة وانقساماتها السياسية إلى كيانات متصارعة. وأشار الكاتبان الإسرائيليان الى إمكانية استثمار تطلّع بعض القادة الليبيين إلى تدفق سكان جدد يمكنهم المساهمة في دعم الاقتصاد، ما يوفر لهم أسباب جذب استثمارات أجنبية تُعزز شرعياتهم في الأوساط الدولية، خاصة المشير خليفة حفتر الذي يسعى إلى توفير اليد العاملة لتطوير البنى التحتية. وتطرقا إلى إمكانية أن تدعم الولايات المتحدة هذا الخيار، بتقديم الحوافز كتقديم الدعم السياسي أو بالضغوط كفرض العقوبات الاقتصادية.

2. السياسات والقرارات

ليبيا تقدم مقترحا لإصلاح الأمم المتحدة يعود إلى العام 1998

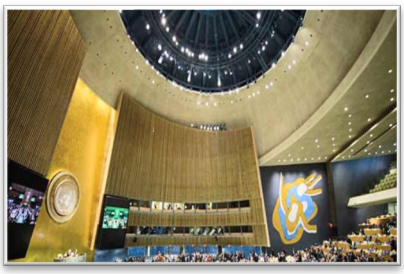

أعادت ليبيا تقديم مقترح للجنة الخاصة المعنية بميثاق الأمم المتحدة، بغية تعزيز دور الهيئة في صون السلم والأمن الدوليين، والعمل على إصلاح عمل المنظمة وإعادة تنظيم أجهزتها. وطرح الوفد الليبي المقترح خلال جلستين للجنة يومي 18 و19 فبراير 2025، مبرزا أن اللجنة الخاصة تنظر فيه

منذ العام 1998، ومشيرا إلى أنه يهدف لإصلاح عمل الأمم المتحدة وإعادة تنظيم أجهزتها، استنادا إلى مبادئ العدالة والديمقراطية والمساواة في السيادة بين الدول.

ويستند المقترح الليبي إلى أفكار رئيسية، منها النظر في السبل التي يمكن بها تعزيز دور الجمعية العامة في صون السلم والأمن الدوليين، تماشيا مع المواد 10 و11 و14 من ميثاق الأمم المتحدة، وبحث سبل تعزيز العلاقة بين الجمعية العامة ومجلس الأمن، بما يكفل أن تعكس عضوية المجلس التوزيع الجغرافي العادل، والنظر في السبل التي يجرى بها اللجوء إلى الفصل السابع من الميثاق.

وأعربت وفود عن تأييدها مواصلة النظر في المقترح، مؤكدة أنه يستحق المزيد من المداولات والمناقشات الهادفة والمركزة على النتائج، ومشيرة إلى أن تنفيذه سيكون له أثر إيجابي على تعزيز عمل المنظمة. لكن وفود أخرى رأت أن المقترح غير ضروري بسبب إدراجه ضمن المقترحات التي تؤدي إلى ازدواجية الجهود المبذولة في أماكن أخرى داخل المنظمة حول المسألة نفسها، أو لا تتسق معها. وذكرت بعض الوفود أن العلاقة بين مختلف الأجهزة داخل المنظمة محددة في الميثاق، ولا حاجة للتوضيح من اللجنة الخاصة. وقد تلقى الوفد الليبي تشجيعا من بعض الأطراف لسحب المقترح، لأنه ظل مدرجا في جدول الأعمال اللجنة الخاصة لسنوات دون أن يحظى بالتوافق في الآراء.

المؤشرات السياسية الدولية خلال النصف الثاني من شهر فبراير 2025:

- شهدت السياسة الخارجية للدولة الليبية زخما كبيرا هذه الفترة، عبر التطورات التالية:

1. العديد من الزيارات الخارجية، فأولا، الدبيبة الذي قام بزيارة رسمية لقطر، ولقاءه هناك بنظيره القطري. وثانيا، حفتر الذي قام بزيارتين شديدتي الخطورة ترتبط بالتنافس الروسي الغربي لجذب حفتر في معسكر كل منهما، وهي تمثل فرصة لحفتر للعلب على التناقضات الدولية، في سبيل تعزيز نفوذه وموقعه في المعادلة السياسية الداخلية.

وفي هذا السياق، كانت هناك زيارتين لحفتر، الأولى لفرنسا ولقاءه ماكرون، والثانية لبيلاروسيا ولقاءه لوكاشينكو. وثالثا، محمد تكاله الذي زار موريتانيا، والتقى هناك برئيس الجمعية الوطنية "البرلمان"، وهي زيارة تبدو مرتبطة أكبر بدوافع داخلية، ترتبط برغبة تكالة في إثبات شرعيته الداخلية في مواجهة المشري.

2. العديد من اللقاءات مع المسؤولين الأجانب داخل ليبيا، سواء لقاءات الباعور مع سفراء الدول الأوروبية والاتحاد الأوروبي. أو لقاء الرئيس الصومالي في طرابلس بالدبيبة، ومن قبلة لقاء وزير خارجيته بنظيره الليبي في طرابلس.
3. استنكار ليبيا محاولة الزج بها في مخططات تهجير أهل غزة، حيث عرض بعض الخبراء الإسرائيليين ليبيا كجهة نهائية يتجه لها أهل غزة، في محاولة لإنجاح مخطط التهجير، بعد رفض مصر والأردن للمخطط. وهذا ملف شديد الخطورة، إذ هناك قلق داخلي من أن يندفع أحد الأطراف نحو القبول بهذا العرض، في سبيل دعم موقفه السياسي الداخلي، ونيل شرعية دولية.
4. تقديم ليبيا مقترح لإصلاح الأمم المتحدة وإعادة تنظيم أجهزتها، استنادا إلى مبادئ العدالة والديمقراطية والمساواة في السيادة بين الدول. المفارقة في هذا السياق، أن ليبيا ليست في وضع داخلي رفاهي يمكنها من الانشغال بمثل هذه القضايا الخارجية الكبرى، فالأولى تقديم مقترحات عملية تنهي حالة الانقسام السياسي الداخلي، ليمكنها من بناء دولة جديدة قوية، تستطيع الاستناد عليها في تقديم مثل هذه المقترحات، وتمكنها من حشد المجتمع الدولي بمؤسساته ودولة تجاه إقرار هذا المقترح.

خامساً: مختارات

يشمل هذا المحور ملفين رئيسيين، الأول شخصية العدد، والثاني مقال العدد.

1. شخصية العدد

محمود حمزة.. رئيس الاستخبارات العسكرية "غرب"

قبل سقوط نظام العقيد معمر القذافي عام 2011، لم يكن العقيد محمود حمزة قائد اللواء 444 قتال، الذي أدى اعتقاله في أغسطس 2023، في مطار معيتيقة الدولي، إلى اندلاع قتال كبير في العاصمة طرابلس، شخصية مؤثرة كما هي الحال الآن.

كان الظهور الأول لحمزة بين مقاتلين ضد نظام الرئيس السابق معمر القذافي عام 2011، ليؤسس بعدها كتيبة منفصلة، تحمل اسم "20 - 20" في معيتيقة بقيادته، بعد انفصاله عن تشكيل " قوة الردع "، ثم ذيع صيته بعد حرب العاصمة طرابلس 2019، بتأسيس اللواء 444 قتال، الذي لا زال على قمة هرم قيادته. وحسب بعض التقديرات، فإن اللواء 444 يُعد أكبر تشكيل مسلح بغرب ليبيا، المنضوي تحت رئاسة الأركان التابعة لحكومة الوحدة الوطنية، وهو الأقوى عدة وعتاداً والأكثر تنظيماً بالعاصمة، بل يراه البعض بأنه الأقرب للانضباط المطلوب للمؤسسة العسكرية، مع فرض سيطرته على مناطق شاسعة، تمثل خواصر رخوة في المنطقة الغربية، الواقعة تحت سيطرة حكومة الدبيبة، بالأخص انتشاره جنوب العاصمة، وتأمين أجزاء واسعة من الطريق الرابط بين العاصمة وجنوب البلاد، بالإضافة لاضطلاعه بملفات عسكرية وأمنية حساسة، مثل أمن الحدود مع الجوار. ومن أهم المحطات التي برز فيها دوره في الفترة الأخيرة:

- فبراير 2024، لقاءه مع وفد من وزارة الدفاع الأمريكية، الذي زار معسكر اللواء 444، للتنسيق في مجال التدريب ورفع المستوى القتالي لأفراده.

- مارس 2024، تعينه من قبل رئيس حكومة الوحدة الوطنية الدبيبة، مديرًا جديدًا لإدارة الاستخبارات العسكرية.
- في مايو 2024، حضور مؤتمر أمني لمديري استخبارات الدول الأفريقية والولايات المتحدة بتنزانيا.
- في يونيو 2024، كان ضمن وفد عسكري ليبي حضر مناورات مشتركة استضافتها تركيا.
- في أكتوبر 2024، زار الجزائر، والتقى هنا برئيس الأركان العامة للجيش الجزائري ومدير إدارة الاستخبارات الجزائرية ومدير جهاز مكافحة الإرهاب بالجزائر، حيث تم التباحث حول وضع خطط إستراتيجية لمحاربة التهريب بكافة أنواعه، وتأمين الحدود والاتفاق على آليات التدريب بين البلدين وتبادل الخبرات.
- في ديسمبر 2024، حضور اجتماع عسكري استخباراتي لدول الجوار الليبي في العاصمة طرابلس، بمشاركة مديري الاستخبارات في كل من الجزائر وتونس والسودان وتشاد والنيجر.
- وبشكل عام، اكتسب حمزة شهرة محلية بفضل دور الوساطة الذي يقوم به في منع الاقتتال ووقف الاشتباكات بين المجموعات المسلحة في الغرب في أكثر من مناسبة. وكان قد لعب دورًا محوريًا في إعادة الهدوء، عندما حاول رئيس الحكومة السابق المكلف من البرلمان فتحي باشاغا، دخول طرابلس، في عام 2022، حيث تدخل لتوفير ممر لخروج باشاغا من العاصمة وإنهاء الاشتباكات.

2. مقال العدد

اقتصاد ليبيا بعد الثورة: تحديات مستمرة وأفق غامض.. أحمد الخميسي

بعد ثورة 17 فبراير 2011، شهدت ليبيا تحولات جذرية في مشهدها السياسي والاقتصادي، حيث كان الطموح كبيرًا في بناء دولة مستقرة ومتطورة بعد عقود من الحروب والعقوبات. إلا أن الواقع سرعان ما كشف عن غياب الاستقرار واشتداد الصراعات السياسية، مما أدى إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية. ورغم المحاولات المستمرة للإصلاح، لا تزال الرؤية الاقتصادية ضبابية، مما يفاقم التحديات التي تواجه البلاد.

وعلى الرغم من التحسن الملحوظ في إنتاج النفط، الذي بلغ هذا العام مستويات قياسية عند 1.4 مليون برميل يوميًّا، فإن هذا التقدم لم يكن كافيًا لانتشال الاقتصاد الليبي من أزماته. فالنفط، الذي يُعد المصدر الأساسي للعملة الصعبة في البلاد، لا يزال يعاني من تأثير الصراعات المستمرة والإغلاقات المتكررة للحقول والموانئ. إضافةً إلى ذلك، تراجع الدينار الليبي وفرضت ضريبة بنسبة 15% على مبيعات النقد الأجنبي، مما عمّق الأزمة الاقتصادية. ويُعتبر القطاع النفطي العمود الفقري للاقتصاد الليبي، فهو يشكل نحو 95% من إيرادات الحكومة، ما يجعل أي تراجع في إنتاجه يؤثر بشكل مباشر على الموازنة العامة. ورغم المحاولات الجادة لزيادة الإنتاج النفطي، فإن القطاع يظل مهددًا بالصراعات السياسية التي تُضعف استقرار إنتاج النفط وتهدد بتوقفه بشكل متكرر.

ويرى المحلل طارق الصرماني، أن أحد أبرز العوامل المعرقلة للنمو الاقتصادي في ليبيا هو الانقسام السياسي الحاد بين الحكومتين المتنافستين في طرابلس والشرق. وقال إن هذا الانقسام يعوق تنفيذ سياسات اقتصادية موحدة، ويزيد من تعقيد إدارة الموارد الاقتصادية في ليبيا بالشكل الأمثل. كما أن الفساد المستشري في المؤسسات الحكومية، خاصة في

قطاع النفط، يُعد من أبرز التحديات التي تعوق تحقيق التنمية المستدامة. وأضاف الصرماني: "الانقسام السياسي جعل من الصعب تنفيذ السياسات الاقتصادية المتكاملة. هذا الانقسام يعرقل وضع رؤية اقتصادية موحدة، حيث تتصاعد الخلافات حول كيفية إدارة الموارد الاقتصادية، مما يزيد من الغموض بشأن كيفية استثمار الموارد الطبيعية والبشرية".

من جهته، عبّر أستاذ الاقتصاد في الجامعات الليبية عادل المقرحي، عن قلقه إزاء غياب رؤية اقتصادية واضحة واستمرار الصراع على السلطة، مما يجعل المستقبل الاقتصادي لليبيا غامضًا. وأوضح أن ليبيا تعاني من معدلات تضخم مرتفعة وزيادة مستمرة في أسعار السلع الأساسية. كما تعرضت العملة الليبية لانخفاض مستمر في قيمتها، مما أثر على القدرة الشرائية للمواطنين وأدى إلى تفشي الفقر. ورغم محاولات البنك المركزي لضبط السياسة النقدية، فإن تزايد أزمات السيولة ونقص الثقة في المؤسسات المالية الليبية يعوق أي تقدم في معالجة هذه الأزمة.

من جهته، اعتبر المحلل المالي محمود سالم، أن المشكلة تكمن في انخفاض قيمة الدينار الليبي واستمرار فرض ضريبة على مبيعات النقد الأجنبي بنسبة 15% على سعر الصرف، فضلاً عن تزايد الدين العام المحلي الذي وصل إلى مستويات قياسية بلغت 153 مليار دينار بسعر صرف 4.9 دنانير للدولار. وأضاف: "الوضع المالي للبلاد ليس على ما يرام، خاصة مع الإنفاق العام غير المنضبط وعدم وجود رؤية اقتصادية موحدة". وأكد أن هناك غموضًا يحيط بالوضع الاقتصادي، مشيرًا إلى أن وزارة المالية اقترضت 7 مليارات دينار خلال العام الماضي لتسديد الرواتب، فضلاً عن إعلان المصرف المركزي منح الرواتب كقروض حسنة في ظل أزمة السيولة النقدية.

ورغم هذه التحديات، تظل ليبيا واحدة من أكبر الدول الأفريقية من حيث احتياطيات النفط، حيث تمثل صادرات النفط والغاز أكثر من 60% من الناتج المحلي الإجمالي، وتساهم في توفير

النقد الأجنبي. لكن إنتاج النفط لم يعد يصل إلى ذروته كما كان في السبعينيات، حيث تراجعت صادرات النفط إلى 1.19 مليون برميل في عام 2023 مقارنةً بـ3.4 ملايين برميل يوميًّا في عام 1970.

المركز الليبي
لبناء المؤشرات

LIBC

LIBYAN INDICATORS
BUILDING CENTER

www.lcsms.info libyan_indicator@lcsms.info libyan.indicator Libyan_Indicato